

العلة عند الأصوليين

بِقَلْمِ مُبَارَكِ عَامِرِ بْنِهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ
مِنْ شَرُورِ أَنفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضْلِلُ لَهُ
وَمَنْ يَضْلِلُ فَلَا هَادِي لَهُ . وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا
شَرِيكَ لَهُ . وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ ﷺ . أَمَّا بَعْدُ :
يُعْتَبَرُ الْقِيَاسُ مِنْ مَصَادِرِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُتَفَقُ
عَلَيْهَا عِنْدَ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ . وَمِنْ أَرْكَانِ الْقِيَاسِ الْعَلَةُ ؛ بَلْ
هِيَ أَسَاسُ الْقِيَاسِ وَمُرْتَكِزُهُ ، وَهِيَ الرُّكْنُ الْأَعْظَمُ مِنْ
مَقْصُودِ الْقِيَاسِ . قَالَ إِمامُ الْحَرَمَيْنَ : " وَهُوَ عَلَى التَّحْقِيقِ
بِحَرْفِ الْفَقْهِ وَمَجْمُوعِهِ ، وَفِيهِ تَنَافِسُ النَّطَارِ . " ^(١) وَعَلَى
أَسَاسِ مَعْرِفَتِهَا فِي الْأَصْلِ وَالتَّحْقِيقِ مِنْ وُجُودِهَا فِي الْفَرعِ
يُتَمُ الْقِيَاسُ وَيُأْخَذُ الْفَرعُ حَكْمُ الْأَصْلِ .
وَلِأَهْمَيَّةِ هَذَا الْمَوْضِعُ فِي مَبْحَثِ الْقِيَاسِ فَقَدْ وَجَدْتُ
نَفْسِي تَوَاقِّاً لِكِتَابَةِ مُختَصِّراً فِي الْعَلَةِ لِإِخْوَانِي طَلَبَةِ الْعِلْمِ .
سَائِلًا اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لِوَجْهِ الْكَرِيمِ .

المبحث الأول : العلة في اللغة :

اسْمُ لِمَا يَتَغَيَّرُ الشَّيْءُ بِحَصْولِهِ ، أَخْذَأُ مِنْ عَلَةِ الْمَرِيضِ ؛
لَأَنَّ الْجَسْمَ يَتَغَيَّرُ حَالَهُ مِنَ الصَّحةِ إِلَى السُّقُمِ ، وَمِنْهُ يُسَمَّى
الْجَرْحُ عَلَةً لِأَنَّ بِحَلْوَتِهِ بِالْمَجْرُوحِ يَتَغَيَّرُ حَكْمُ الْحَالِ . أَوْ أَخْذَأُ
مِنَ الْعَلَلِ بَعْدَ النَّهَلِ ، فَالسُّقْيَةُ الْأَوَّلَى النَّهَلُ وَالثَّانِيَةُ الْعَلَلُ
^(٢) وَهُوَ مَعَاوِدَةُ الشَّرْبِ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ لِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ يَعَاوِدُ النَّظَرَ
فِي اسْتِخْرَاجِهَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ . قَالَ صَاحِبُ الْمُحْكَمَ : " الْعَلَةُ
الْحَدِيثُ يَشْغُلُ صَاحِبَهُ عَنْ وَجْهِهِ ، وَقَدْ اعْتَلَ الرَّجُلَ ، وَهَذَا عَلَةٌ
لِهَذَا ، أَيْ سَبَبٌ . وَالْعَلَةُ الْمَرِيضُ ، يَقَالُ مِنْهُ : عَلٌ يَعْلُ وَاعْتَلُ
وَاعْلَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَرَجُلٌ عَلِيلٌ . " ^(٣)

قَالَ الْقَرَافِيُّ : " الْعَلَةُ بِاعتِبَارِ اللِّغَةِ مَا خُوْذَةٌ مِنْ ثَلَاثَةِ
أَشْيَاءِ : الْعَرْضُ الْمُؤْثِرُ : كُعْلَةُ الْمَرِيضِ ، وَهُوَ الَّذِي يَؤْثِرُ فِيهِ
عَادَةُ . وَالْدَّاعِيُّ لِلْأَمْرِ : مِنْ قَوْلِهِمْ " عَلَةٌ إِكْرَامٌ زِيدٌ لِعُمْرٍ وَ
عِلْمٍ وَإِحْسَانٍ . وَقَيْلٌ : مِنْ الدَّوَامِ وَالْتَّكْرَارِ : وَمِنْهُ الْعَلَلُ
لِلشَّرْبِ بَعْدِ الرَّيِّ ، يَقَالُ : شَرَبَ عَلَلًا بَعْدَ نَهَلٍ . " ^(٤)

وفي الاصطلاح:

اختلف العلماء في تعريف العلة على اقوال، منها:
القول الأول: أنها الوصف المؤثر في الحكم لا بذاته بل

^{٠١} البرهان في أصول الفقه (2/23).

^{٠٢} لسان العرب (13/495)، وانظر مختار الصحاح (435).

^{٠٣} تهذيب الأسماء واللغات - للنووي (3/40).

^{٠٤} نفائس الأصول (7/3217).

يجعل الشارع . وهو قول الغزالى ⁽¹⁾ .

والمؤثر معناه : الموجود في الحكم ، وهو قيد يخرج بذلك العلة فإنه لا تأثير فيها . ⁽²⁾

القول الثاني : أنها المؤثر في الحكم بذاتها لا يجعل الله . وهو قول المعتزلة وهذا على بناء قاعدتهم في التحسين والتقييح العقلي . ⁽³⁾ فالعلة وصف ذاتي لا يوقف على جعل جاًعاً . ⁽⁴⁾

القول الثالث : أنها الوصف الباعث على الحكم ، أي مشتملة على حكمة صالحة تكون مقصودة للشارع في شرع الحكم . وهو قول الآمدي ⁽⁵⁾ وهذا بناء على تعليل أفعال الرب بالأغراض . ⁽⁶⁾

القول الرابع : أنها الوصف المعرف للحكم بوضع الشارع . وهو اختيار الرازى و البيضاوى وهو أضهر الأقوال . قال صاحب المراقي في تعريف العلة :
 معرف الحكم بوضع الشارع وبها فاتّبع ⁽⁷⁾

فالوصف : هو المعنى القائم بالغير . وهو جنس .

والمعرف : معناه الذى جعل علامة للحكم . وهو فصل خرج به التأثير في الحكم ، والباعث عليه . ⁽⁸⁾
 كالإسکار فإنه كان موجوداً في الخمر ولم يدل وجوده على تحريمها حتى جعله صاحب الشرع علة في تحريمها .

⁰¹ المستصفى (2/380) ; شفاء الغليل (20) ; أصول السرخسي (2/302).

⁰² الأسنوي (3/60)

⁰³ خلاصة التحسين والتقييح عند المعتزلة : أن الحسن والقبح في الأشياء ذاتيان ، وهي من مدارك العقول على الجملة ، ولا يتوقف إدراكهما على السمع ، فالأحكام تابعة لما أدركه العقل في ذلك الفعل . والشرع في تحسينه وتقييجه للأشياء مخبر عنها لا مثبت لها والعقا مدرك لها لا متشتئ ورت gio على هذا أن الإنسان مكلف قبل ورود الشرائع . وعندهم الحكم قديم والوصف حادث فيستحب تعليله به . فالمنتزلة قدسو العقل وقدموه على الشرع ، وخالفوا بذلك مذهب الحق مذهب أهل السنة الذين جعلوا العقل شرط في وجوب عموم الأحكام ، ولا تكليف قبل ورود الشرائع وبعث الأنبياء . انظر الكشاف للزمخشري (2/441) : الإرشاد للجويني (228) : الملل والنحل للشهرستاني (1/55) ؛ تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقيانى (292) : الفتاوى لابن تيمية (8/248) : القضاء والقدر للمحمود (173) منهاج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير للرومى (1/44).

⁰⁴ انظر : الإيهاج في شرح المنهاج (3/40) : البحر المحيط للزرκشي (5/112).

⁰⁵ الإحکام في أصول الأحكام للآمدي (3/224).

⁰⁶ قال السبكي - رحمه الله - : " وهو ضعيف لاستحالته في حق الله تعالى ؛ لأن من فعل فعلًا لغرض فلا بد أن يكون حصول ذلك الغرض بالنسبة إليه أولى من لا حصوله ، وإلا لم يكن غرضاً ، وإذا كان حصول الغرض أولى كان حصول تلك الأولوية متوقفاً على فعل ذلك الفعل ، وكان حصول تلك الأولوية لله تعالى متوقفة على الغير فتكون ممكناً غير واجبة لذاته ، ضرورة توقفها على الغير ، فيكون كماله تعالى ممكناً غير واجب لذاته وهو باطل .. اهـ. الإيهاج (3/40) وقال الشنفطي - رحمه الله - : " وفائق هذا القول يرى أن كون أفعاله معللة يتضمن نقصاً ؛ لأن الغرض كأنه تكميل لصاحب الغرض ، والذي يظهر - والله تعالى أعلم - أن أفعال الله وتشريعه لم يخل شيء منها من حكمة بالغة لكن الحكم المشتملة عليها علل الشرع مصالحها كلها راجعة إلى الخلق والله غني بذاته الغنى المطلق عن كل شيء ، محتاج إليه كل شيء .. اهـ. نثر الورود على مراقي السعود (2/462)

⁰⁷ انظر : المحصول (5 / 134) : الإيهاج شرح المنهاج (3 / 37) ، الروضة (2/229)؛ تهذيب شرح الأسنوي (3/59) : شرح الكوكب المنير (4/39)؛ نثر الورود على مراقي السعود (2/461).

⁰⁸ انظر تهذيب شرح الأسنوي (3/60).

فالإسكار وصف معروف أي علامة على الحكم وهو التحرير الذي وضعه الشارع⁽¹⁾. وللعلة أسماء مختلفة ، فهي تسمى : السب ، والإمارة ، والداعي ، والمستدعي ، والباعث ، والحامل ، والمناط ، والدليل ، والمقتضي ، والوجب ، والمؤثر.⁽²⁾ وقد تكون العلة⁽³⁾ حكماً شرعاً كتحريم بيع الخمر فلا يصح بيعه كالميتة .

وقد تكون وصفاً عارضاً محسوساً كالشدة في الخمر ، أو وصفاً لازماً كالأنوثة في ولادة النكاح . وقد تكون فعلاً من أفعال المكلفين كالقتل والسرقة . وقد تكون وصفاً مجرداً وتعرف بالعلة البسيطة وهي التي لم تترکب من أحرازء مثل الطعم في تحريم الربا . وقد تكون مركباً وتعرف بالعلة المركبة وهي التي تترکب من جزأين فأكثر بحيث لا يستقل كل واحد بالعلية مثل القتل العمد العدوان لمكافئ غير والد . وقد تكون العلة عقلية وهي ما مستقل العقل بإدراکها . وقيل : وهي التي توجب الحكم بنفسها ، كالحركة علة في كون المتحرك متحركاً .

وقد تكون العلة شرعية وهي ما توقف العقل في إدراکها على الشرع كالإسكار في الخمر . ومن المقرر في دين الإسلام أن الأحكام الشرعية ما شرعت عبثاً ، وإنما شرعت لمصلحة العباد في الدنيا والآخرة ، وهي إما جلب مصلحة أو تكميلها ، أو دفع مفسدة أو تقليلها . وهذا شامل لجميع أحكام الشريعة سواء كانت عبادات أم معاملات . فمن استقراء وتتبع الأحكام الشرعية في الكتاب والسنة وجدها لا تخرج عن هذا ، ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَذْدَةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أَخْرَى﴾ [البقرة : 184] فأباح للمريض والمسافر الغطر في رمضان وذلك لدفع المشقة عنهم . قوله تعال : ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَرْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعْلَكُمْ تَفْلِحُون﴾ [المائدة : 90] فحرم الشارع الخمر والميسر والحكمة من ذلك صيانة العقل ومنع ما يترتب عليها من مفاسد ومنها العداوة والبغضاء كما قال الله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعِدَاوَةَ﴾

⁰¹ انظر إرشاد الفحول (2/157) ، روظة الناظر (2/229) ، نثر الورود (2/461) ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (66) .

⁰² ناظر : شفاء الغليل (20) : البحر المحيط (5/115).

⁰³ انظر : الإبهاج (3/138) ; شفاء الغليل (21) ; الروضة (2/313).

والبغضاء في الخمر والميسر ويصدقكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون [المائدة: 91] فالملحوظ في الأحكام الشرعية هو تحقيق المصلحة : من جلب نفع أو دفع ضر . وهذه هي الحكمة التي أراد الشارع تحقيقها بتشريع ذلك الحكم .

والاعتبار في تقدير المصالح والمفاسد هو تقدير الشارع ، وليس تقدير الناس ، لأن الناس مختلف عقولهم ، وتباين أفهامهم ، وتنوع أهوائهم ، وتكثر رغباتهم ، فقد يقدمون مصالحهم الخاصة على المصالح العامة فتهدى المصالح العامة ، وتسود الفوضى والاضطراب في الأحكام . كما أن الحكمة قد تكون خفية لا يمكن التتحقق من وجودها ، وقد تكون أمراً غير منضبط يختلف باختلاف الأحوال أو باختلاف الناس ، لذلك لا يربط التشريع - غالباً - الحكم بحكمته ، وإنما يربطه بالوصف الظاهر المنضبط ، وهذا الوصف هو مطنة لتحقق حكمة الحكم حيث يغلب مع هذا الوصف تحقق الحكمة من الحكم وهو الذي يسميه الأصوليون : علة الحكم أو مناطه . وهذا هو معنى قولهم : أن الحكم يدور مع علته لا مع حكمته وجوداً وعدماً ؛ أي إذا وجدت العلة وجد الحكم ، وإذا انتفت العلة انتفى الحكم بخلاف الحكمة . فمثلاً : النوم يوجب النقض للطهارة ، وذلك لخروج الخارج بواسطة استطلاق الوكاء بالنوم ، ولكن إدراك الخارج وقت النوم لا يتحقق ، فعلى الشارع النقض على النوم الذي تتحققه لغالب وجود علة النقض ، وهو الخارج . وكذلك : السفر في رمضان علة تبيح الفطر وقصر الصلاة ، والحكمة من ذلك دفع المشقة ، والمشقة أمر تقديره غير منضبط تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال ، فإن انتفت المشقة حيث كان السفر لا مشقة فيه ، فإنه مع ذلك يبيح له الفطر وقصر الصلاة ؛ لأن السفر هو علة الحكم والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً وليس مع حكمته . فيتبين من هذا أن الحكمة هي المصلحة التي قصد الشارع تحقيقها أو تكميلها ، أو المفسدة التي قصد الشارع درؤها أو تقليلها . والعلة هي الوصف الظاهر المنضبط الذي بني عليه الحكم وجوداً وعدماً . لأن مطنة تحقق المصلحة المقصودة من تشريع الحكم . فربط الحكم بالعلل يؤدي إلى ضبط الأحكام واستقرار أوامر التشريع ووضوحها .

المبحث الثاني : شروط العلة

ذكر الأصوليون في العلة شروطاً تجاوزت عشرين شرطاً⁽¹⁾، على خلاف بين العلماء في تقرير بعضها ، ولذا سوف اقتصر هنا على أهم هذه الشروط .

أولاً : أن تكون العلة وصفاً متعدداً

وهو أن لا يكون الوصف مقصوراً على الأصل ، بمعنى أنه يمكن تحقق الوصف في عدة أفراد ؛ لأن أساس القياس مشاركة الفرع للأصل في علة الحكم . فإذا كانت العلة قاصرة على الأصل لم يصح القياس لأنعدام العلة في الفرع . قال الشنقيطي - رحمة الله - : "أن علة الحكم إذا كانت لا تتعداه إلى غيره أجمع العلماء على منع القياس بها لعدم تعديها إلى الفرع "⁽²⁾ وأعلم أن تعديه العلة ليست شرطاً في صحة التعليل عند الجمهور ، وإنما هي شرط في صحة القياس .

قال ابن تيمية : "والعلة المستنبطة لا بد من دليل يدل على صحتها ، وذلك الدليل هو كونها مؤثرة في الحكم ، وسلامتها على الأصول من نقض أو معارضه ."⁽³⁾ العلة المستنبطة لا يجوز تخصيصها إلا بعلة مانعة ، مع بيان العلة المخصصة ، فلا يجوز تخصيصها إلا لفوات شرط أو وجود مانع أو ما علم أنه مستثنى تعيناً ، فإن تخصيصها بغير علة مانعة مبطل لكونها علة . وأما المنصوصة فيجوز تخصيصها لعلة مانعة ، أو دليل مخصص . قال ابن تيمية - رحمة الله - : "الذي يظهر في تخصيص العلة أن تخصيصها يدل على فسادها ؛ إلا أن يكون لعلة مانعة ، فإنه إذا كان لعلة مانعة فهذا في الحقيقة ليس تخصيصاً ، وإنما عدم المانع شرط في حكمها ، فإن كان التخصيص بدليل ولم يظهر بين صورة التخصيص وبين غيره فرق مؤثر : فإن كانت العلة مستنبطة بطلت ، وكان قيام الدليل على انتفاء الحكم عنها دليلاً على فسادها ، وإن كانت العلة منصوصة وجوب العمل بمقتضى عمومها إلا في كل موضع يعلم أنه مستثنى بمعنى النص الآخر ."⁽⁴⁾

ثانياً : أن تكون العلة وصفاً ظاهراً جلياً

ومعنى كونه ظاهراً أي يكون محسناً يدرك بحسنة من الحواس الظاهرة . قال ابن تيمية : " وإن كانت العلية حفية ،

⁽¹⁾ إرشاد الفحول (2/159).

⁽²⁾ مذكرة أصول الفقه (377) ، وانظر الأحكام للأمدي (3/238)، والإبهاج (3/93).

⁽³⁾ المسودة (386 ، 401).

⁽⁴⁾ المسودة (414).

فلا سبيل إلى تعليق الحكم بها ، وإنما يعلق بسببها ، وهو نوعان :

أحدهما : أن يكون دليلاً عليها كالعدالة مع الصدق ، والأبوة في التملك والولادة فهنا يعمل بدليل العلة ما لم يعارضها أقوى منه .

الثاني : أن يكون حصولها معه ممكنا ، كالحدث مع النوم ، والكذب أو الخطأ مع التهمة القرابة أو الصداقة .⁽¹⁾

فالعلة الحفية لا يمكن معرفة مناط الحكم فيها إلا بعسر وحرج . والحرج منتفي بقوله تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » [الحج: 78] لذلك إذا كانت العلة حفية نرى أن الشارع يرد الناس فيه إلى المطان الظاهر الجلي ، دفعاً للعسر على الناس والتخيط في الأحكام ، فمثلاً : قوله تعالى : « إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم » [النساء: 29] فالتراضي بين المتباعين هو أساس نقل الملكية ، وهو المعتبر في العقود ، والتراضي أمر خفي قلبي ، لا يمكن إدراكه فلا يصح أن يكون علة لنقل الملكية في العوضين ، فأقام الشارع مقامه أمراً ظاهراً وهو الإيجاب والقبول الذي هو مطنه التراضي .

ثالثاً : أن تكون العلة وصفاً منصبياً

يشترط في الوصف المعدل سواء كان حقيقياً أو لغوياً أو شرعاً أو عرفاً أن يكون منصبياً وأن يكون محدداً متميزاً يمكن التتحقق من وجودها في الفرع بحدها فلا تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال والأماكن بخلاف الاختلاف البسيير فإنه لا يؤثر . فغير المنصبي لا يفيد القدر الذي علق به الحكم لأن العلة تفيد الحكم . مثال العلة المنصبية : تحريم الخمر لعنة الإسكار ، فالإسكار وصف محدد منصبي يقاس عليه كل مسكر ولا يؤثر قوة الإسكار وضعفه ؛ لأنه اختلاف يسير فإن لم تسكر في بعض الأحوال فذها لا ينافي أن من شأنها الإسكار .

ومثال العلة غير المنصبية : المشقة في السفر ، فالمشقة علة غير منصبية لكونها تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال فلا يصح التعليل بها ، لذلك أقام الشارع مقامها أمراً منصبياً وهو مطنه المشقة وهو السفر .

رابعاً : أن تكون العلة مناسبة للحكم

ومعنى كون العلة مناسبة في الحكم ، أي يصح تعليق الحكم بها وهو أن يغلب على ظن المجتهد أن الحكم حاصل

⁽¹⁾ المسودة (423)

عند ثبوتها لأجلها ، دون شيء سواها فهي مطنة لتحقيق حكمة الحكم . فالمحصلة التي قصدها الشارع بتشريع الحكم تتحقق بربطه بهذا الوصف . فالسرقة وصف مناسب وملائم لتشريع الحكم وهو قطع يد السارق ؛ لأن ربط الحكم بالسرقة فيه المحافظة على أموال الناس .

وغير المناسب هو ما تختلف فيه الحكمة عن العلة في بعض الصور مع كون وجودها هو الغالب .

ومثاله المسافر سفر ترفه كالنائم على محمل فإن له أن يتراخص بسفره وأن تختلف الحكمة في حقه وهي تخفيف المشقة . فهذا الوصف هنا غير مناسب لتشريع الحكم .⁽¹⁾ فالأوصاف المناسبة بأصلها إذا جرأ عليها في بعض الجزئيات ما ذهب مناسبتها فإنه لا يصح التعليل بها . والوصف الطردي المحسن لا يعلل به ، فمثلاً : كون السارق غنياً أو المسروق فقيراً أو عاماً ، أو كون المسافر رجلاً أو امرأةً أو أبيضاً أو أسوداً فكل هذه الأوصاف لا تصلح أن تكون وصفاً مناسباً للحكم .

خامساً : أن تكون العلة سالمة بحيث لا تخالف نص ولا إجماع .

فالنص والإجماع لا يقاومهما القياس ؛ بل لا يكون لهذا الوصف اعتبار ولا مناسبة للحكم إذا خالف النص أو الإجماع ويكون الحكم باطلًا ، لأن القياس لا يستعمل إلا عند عدم وجود النص أو الإجماع فلا يكون رافعاً لهما . وهكذا كل مصلحة تخالف النصوص المقطوع بدلالتها تكون غير صالحة لأن تكون علة لإثبات حكم .

فمثال مخالفة النص : أن المرأة يصح نكاحها بغير إذن وليها ؛ لأنها مالكة بضاعها وذلك كبيعها سلعتها وهذا مخالف لقول النبي ﷺ : أيمما امرأة نكحت بغير إذن مواليها ، فنكاحها باطل ثلات مرات .⁽²⁾

⁽¹⁾ إرشاد الفحول (2/159)، مذكرة أصول الفقه (276)

⁽²⁾ رواه أبو داود رقم (2069)، الترمذى رقم (1108)، وأبن ماجه رقم (1879)، وأحمد (6/46)، والشافعى في الأم (5/22)

والدارمى في السنن رقم (2016)، وأبن حبان رقم (1248)، وأبن أبي شيبة في المصنف رقم (36106).

والطحاوى في شرح معانى الآثار (3/7)، والدارقطنى في سننه (3/221) رقم (10)، والبيهقي في السنن الكبرى (7/105)

والحاكم في المستدرك (2/168)، وعبد الرزاق في المصنف رقم (10472)، والطيبالسي في المسنن رقم (1463)

)، وأبن عدي في الكامل (3/265)، وأبن حزم في المحلى (9/451) مسألة (1821)، والبغوي في شرح السنة (9/39)

كلهم من طرق عن ابن جريج ، عن سليمان بن موسى ، عن الزهرى ، عن عروة ، عائشة عن النبي ﷺ .

قال ابن جريج : ثم لقيت الزهرى فسألته فأنكره ، فضعفوا هذا الحديث من أجل هذا .

وقد ضعف ابن معين هذه الحكاية فيما ذكر عنه الترمذى أنه قال : " لم يذكر هذا الحرف عن ابن جريج إلا إسماعيل بن إبراهيم . وقال : سماع إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج ليس بذلك . إنما صحيحة كتبه على كتب عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد وما سمع من ابن جريج " . وقال ابن عبد البر في التمهيد (19/86) : " ولو ثبت هذا عن الزهرى لم يضر في صحة الحديث ، لأنه قد نقله عنه ثقات ، منهم : سليمان بن موسى ، وهو فقيه ثقة إمام ، وجعفر بن ربيعة ،

ومثال مخالفه الإجماع أن المسافر لا تجب عليه الصلاة
قياساً على عدم وجوب الصيام عليه في السفر بجامع
المشقة . وهذا مخالف للإجماع على عدم اعتبار المشقة في
الصلاه ووجوب أدائها على المسافر مع وجود مشقة السفر .

سادساً : أن تكون العلة مطردة

أي كلما وجدت العلة وجد الحكم دون أن يعارضها نقض ،
والنقض هو أن توجد الحكمة ولا يوجد معها حكم .⁽¹⁾ فإن
عارضها نقض بطلت . قال القاضيان أبو يعلى وأبو الطيب
في العلة النصوص عليها صريحاً أو إيماء : إذا دل صاحب
الشريعة على علة الحكم ، فإن كان وصفاً مطرداً فهو كمال
العلة ، وإن انتقض وجوب صم وصف آخر إليه ، وعلم أن
صاحب الشرع لم ينصلح على كمال العلة ، وإنما نص على
بعضها ، ووكل الثاني إلى اجتهاد أهل العلم⁽²⁾ .

والحجاج بن أرطأة ، فلو نسيه الزهرى لم يضره ذلك شيء ، لأن النسيان لا يعص منه إنسان ... هذا لوحظ ما حكى ابن
عليه ، عن ابن جرير ، فكيف وقد انكر أهل العلم ذلك من حكاياته ولم يرجعوا عليه " أهـ . وللحديث متباينات أخرى انظر
ال الكامل لابن عدي (3/17) ، ومسند أبي يعلى رقم (4837) ، وله شاهد عن ابن عباس كما في المعجم الكبير للطبراني
رقم (11494) ، والأوسط رقم (11494) ، وابن ماجه رقم (873) ، والحديث صححه جمع من الأئمة ، قال الإمام احمد :
[أفتر الحاج و المحجوم ، ولا نكاح إلا بولي] أحاديث يشدد بعضها بعضاً وأن أذهب إليها ". انظر الكامل (3/66)
، وميزان الاعتدال (2/225) . وصححه علي ابن المديني ذكر ذلك الحاكم في مستدركه ، وقال الترمذى عقب
ال الحديث : هذا حديث حسن . وقال الحاكم في المستدرك (2/183) : " فقد صح وثبت الروايات الأئمة الإثبات سماع
الرواية بعضهم من بعض فلا تخلل هذه الروايات بحديث ابن علية وسؤاله ابن جرير عنه وقوله إني سألت الزهرى عنه
فلم يعرفه فقد ينسى الثقةحافظ الحديث بعد أن حدث به ، وقد فعله غير واحد من حفاظ الحديث ". أهـ . وصححه
ابن حزم في المحتوى وقد رد على من ضعف الحديث بكلام جميل . وللاستزادة انظر نصب الرأبة للزيلعي (3/184) ،
والتلخيص لابن حجر (3/179) ، وتحفة الطالب لابن كثير (303) ، وإرواء الغليل للألبانى (6/243) .

¹ سوف يأتي بيانه إنشاء الله عند تواضُع العلة .

² المسودة (410).

المبحث الثالث : مسالك العلة

المسالك جمع مسلك وهو في اللغة : مكان السلوك أي المرور.

وفي الاصطلاح : الطرق التي يتوصل بها إلى معرفة العلة الموجودة في الأصل ، وتمييزه من سائر الأوصاف الأخرى .

وطرق إثبات العلة هي : النص ، والإجماع ، والاستنباط . ويأتي تحت الاستنباط : الإيماء ، والمناسبة ، والدوران ، والسبير والتقييم ، والشبه ، والطرد ، وتنقية المناط (١) . قال العبادي - رحمه الله - في منظومته :
ويحصل العلم بأصل العلة أو ظنها بهذه الأدلة

النص والإيماء والمناسبة
من بعد شبه
والسبير والتقييم
كذاك تنقية
والسادس الدوران ثم الطرد
المناط بعد (٢)

(٣) المسالك الأولى : النص

وهو أن يدل دليل من الكتاب أو السنة على العلة التي من أجلها وضع الحكم . والنص على العلة نص على فروعها . ودلالة النص على العلة قد تكون صريحة ، أو محتملة .

الصريحة : وهي التي وضعت لفادة التعليل ؛ بحيث لا تحتمل غير العلة . قال الأمدي : "الصريح هو الذي لا يحتاج فيه نظر ولا استدلال ؛ بل يكون اللفظ موضوعاً في اللغة له (٤)" وفي هذه الحالة تكون دلالة النص على العلة قطعية ، وله الفاظ كثيرة منها : لكيلا ، لئلا ، ومن أجل ذا ، وكى لا ، وإن ونحوها كقوله تعالى : ﴿فَلِمَا قَضَى زِيدُ مِنْهَا وَطَرَأَ زُوْجُنَاكُها لَكِيلًا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حِرْجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ﴾ [الأحزاب: 37] وقوله تعالى : ﴿رَسَلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لَئِلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حِجَةٌ بَعْدَ الرَّسُلِ﴾ [النساء: 165] وقوله تعالى : ﴿مِنْ أَحْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ كِيلًا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ﴾ [المائدة: 32] وقوله تعالى : **كيلًا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ**

^١ انظر : الأحكام للأمدي (3/277)، المحصول للرازي (5/139)، شرح الكوكب المنير (4/115)، إرشاد الفحول (2/167).

^٢ هداية الوصول في علم الأصول (43).

^٣ انظر : شفاء الغليل (23)؛ المحصول (5/139)؛ البرهان (2/30)؛ المستصنفي (2/373)؛ المعتمد (2/775)؛ شرح جمع الجواب (2/279)؛ الأحكام للأمدي (2/277)؛ الروضة (2/257)؛ الإيهاج (3/42)؛ البحر المحيط (5/186)؛ نفائس الأصول (7/3230)؛ إرشاد الفحول (2/)؛ تهذيب شرح الأستوبي (3/63)؛ ثغر الورود على مراقي السعودية (2/477)؛ الوجيز في أصول الفقه (212)؛ أصول الفقه للخضري (325)؛ أصول الفقه لأبي زهرة (244) .

^٤ الأحكام (3/277).

منكم [الحشر: 7].

المحتملة : وهو النص الظاهر الذي دل على العلة مع احتمال غيرها احتمالاً مرجوحاً . وله الفاظ : اللام ، والباء ، وأن ، وإنّ

أما اللام فتارة تكون ظاهرة كقوله تعالى : [كتاب أنزلناه إليك لِتخرج الناس من الظلمات إلى النور] [إبراهيم: 1] فاللام هنا للتعليل وتحتمل أن تكون للعاقبة ، قال صاحب "التقىح" : "اللام في اللغة تأتي للتعليل ، وتستعمل للملك ، ولو أضيفت إلى الوصف تعينت للتعليل .⁽¹⁾" وتارة تكون مقدرة كقوله تعالى : [اعتل بعد ذلك زريم ، أن كان ذا مال وبينن] [القلم: 13، 14] أي لأن كان ذا مال.

أما الباء كقوله تعالى : [فِيمَا رَحْمَةٌ مِّنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ] [آل عمران: 159] أي بسبب الرحمة ، فهي مفيدة للتعليل ، والباء لها استعمالات كثيرة كالإلصاق ، والتعدية ، والاستعانة ، والمصاحبة ، والظرفية ، والمجاوزة وغيرها . ولهذا جعلت من قبيل الظاهر لاحتمالها غير التعليل .

أما إن الناصبة فإنها بمعنى "لئلا" ، والفعل المستقبل بعدها تعليل لما قبله ، كقوله تعالى : [أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلْنَا الْكِتَابَ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلَنَا] [الأنعام: 156] أي : لئلا تقولوا .

أما إن فكقوله [في الهرة] إنها من الطوافين عليكم والطوافات⁽²⁾ فعلل طهارة الهرة بالطواف عليهم .

المسلك الثاني : الإيماء والتنبيه

هو اقتراح الوصف أو نظيره بالحكم ، لو لم يكن الوصف أو نظيره للتعليل ، لكن ذلك الاقتراح بعيداً من فصاحة الكلام ، ومعيناً عند العقلاء ، والشارع متزه من ذلك ، فيحمل على التعليل دفعاً للاستبعاد .

ودلالته على العلة غير صريح ولكنه يشير إلى العلة وينبه عليها وذلك بأن توجد قرينة تدل على العلة . قال أبو

⁽¹⁾ البحر المحيط (5/190).

⁽²⁾ رواه أبو داود رقم (75) ، والترمذى رقم (92) ، والنمسائي رقم (68) ، وابن ماجه رقم (367) ، ومالك في الموطأ (1/81) مع الزرقاني ، والشافعى في الأم (1/47) ، وأحمد (5/302) ، والدارمى رقم (736) ، والدارقطنى (1/70) رقم (22) ، والحاكم (1/160) ، والبيهقي (1/245) ، وابن حبان رقم (1299) ، والمصنف لعبد الرزاق رقم (353) وأبو عبد القاسم في كتاب الطهور رقم (195) ، والطحاوى في شرح معانى الآثار (1/18) كلهم من طريق مالك بن أنس ، عن إسحاق بن عبد الله ، عن حميدة بنت عبد ، عن كبيشة بنت كعب ، عن أبي قنادة . وقال الترمذى هذا حديث صحيح ، جود مالك هذا الحديث . وقال الحاكم : هذا حديث صحيح ولم يخرجاه ... صححه مالك واحتج به في الموطأ . والحديث صححه النووي كما في المجموع (1/171) وذكر عن البيهقي أنه قال : إسناده صحيح . وقال الحافظ في التلخيص (1/54) : صححه البخارى ، والترمذى ، والعقيلى ، والدارقطنى . اهـ . وللحديث شواهد أخرى تقويه كحديث عائشة وأبي هريرة وأنس بن مالك .

البركات : "التنبيه ليس بقياس ، بل هو من قبيل النصوص⁽¹⁾".

وذهب الأمدي وصفي الدين الهندي إلى أن الإيماء والتنبيه يدل على العلية بالالتزام ، وذلك أنه يفهم التعليل فيه من جهة المعنى لا من جهة الألفاظ ؛ إذ لو كان اللفظ موضوعاً لها لم يكن دلالته من قبيل الإيماء بل كان صريحاً⁽²⁾. وقد ضعف السبكي هذا الرأي وقال : "أن ترتيب الحكم على الوصف يفيد العلية بوضع اللغة ، ولم تضع العرب ذلك دالاً على مدلوله بالقطع والصراحة ؛ بل بالإيماء والتنبيه ولا بد في مثل هذا الوضع ، وإنما لم نجعله من باب الصريح لاختلافه في بعض حاله عن أن يكون إيماء وهو حيث تكون الفاء بمعنى الواو ، فكانت دلالته أضعف ."⁽³⁾ فالتعليق لازم من مدلول اللفظ وضعاً ، وليس اللفظ دالاً بوضعه على التعليل .

والإيماء والتنبيه على أنواع ، منها :

النوع الأول : تعليق الحكم على العلة بالفاء ، وهذا يفيد العلية بالاتفاق ، وهو على أنواع :

الأول : أن تدخل الفاء على العلة ، ويكون الحكم متقدماً ، كقوله ﴿فِي الْمُحْرَمَ﴾ - الذي وقصته ناقته: ﴿لَا تَخْمِرُوا رَأْسَهُ﴾ ، فإنه يبعث يوم القيمة مليباً⁽⁴⁾ ﴿إِنَّمَا يُنْهَا الْمُنْهَى﴾

الثاني : أن تدخل الفاء على الحكم ، وتكون العلة متقدمة ، فهذا تنبيه على تعليل الحكم بالفعل الذي رُتب عليه ، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطُعُوهُمَا﴾ [المائدة: 38] فدل هذا أن القطع معمل بالسرقة ، وأنها سببه ، قوله تعالى: ﴿الزَّانِي وَالزَّانِي فَاجْلِدُوهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ [النور: 2] فسبب الجلد الزنى ، فهذا الاقتران يدل على أن الوصف الذي اقترن بالحكم هو علته ، ومن هنا قال الأصوليون : " تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلية ما منه الاشتقاد ".

الثالث : تعليق الحكم على العلة بالفاء في غير كلام الشارع ، ما رتبه الراوي بالفاء ، كقول عمران بن حصين ﴿أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ﴾⁽⁵⁾ ، فعلة السجود السهو. فهذه الصيغة من الراوي تدل على أنه فهم الحكم ، وفهم سببه ، فالفاء في

⁰¹ المسودة (389).

⁰² انظر الإحکام للأمدي (3/279) : البحر المحيط (5/197) : تهذیب شرح الأسنوي (3/70).

⁰³ الإبهاج (3/47).

⁰⁴ رواه البخاري رقم (1851) ، ومسلم (2/94) رقم (1206) وغيرهما ، من حديث ابن عباس .

اللّغة ظاهرة في التعقيب، وأنه سببه، إذ السبب ما ثبت الحكم عقبيه، ولهذا تفهم السبيبة مع عدم المناسبة، كقوله : " من مس ذكره فليتوصلأ ."⁽¹⁾ فلا مناسبة تظهر بين مس الذكر والوضوء؛ فالفاء تفيد تعقيب حكم الوصف، وأنه سببه .

النوع الثاني : ترتيب الحكم على وصف بصيغة الجزاء ،
قوله تعالى : « من يأتى منك بفاحشة مبينة يضاعف لها
العذاب ضعفين » و قوله تعالى « ومن يتق الله يجعل له
مخرجاً أي لأجل تقواه ; لأن الجزاء يتعقب الشرط ويلازممه .

النوع السادس : إن يقع الحكم موقع جواب سؤال ،
كقول الأعرابي للنبي ﷺ : واقعٌ على امرأة في رمضان .
فقال ﷺ : "اعتق رقبه ⁽²⁾" فإنه يدل على أن الواقع علة للعتق
وهذا القسم يلحق بالذى قبله ، وإن كان أقل منه في
الظهور وذلك أن ترتيب الحكم هنا بفاء التعقيب المقدرة
وهي ليست بقوه فاء التعقيب الصريحة ؛ فكأنه قال : إذا
وأنت فكفر . ولو كان المراد غير ذلك كان يلزم خلو السؤال
عن الجواب ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة ، ومع كونه
خلاف الظاهر .

النوع الرابع : أن يذكر الشارع مع الحكم وصفاً ولم يصرح بالتعليق فيه ، فلو قدر أن هذا الوصف غير مؤثر في

رواه أبو داود رقم (1026)؛ ورواه الترمذى رقم (393)؛ والحاكم في المستدرك (1/323)؛ ابن حبان في صحيحه رقم (2670) ترتيب بلباون، وابن المنذر في الأوسط (3/316)؛ والبغوي في شرح السنة رقم (761) كلهم من طريق أشعث؛ عن ابن سيرين، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين. والحديث صححه ابن عبد البر كما في (التمهيد: 209/10) وقال: "هو حديث ثابت". (التمهيد: 10/209)، وصححه الحاكم وقال: "هو على شرط الشيختين، ولم يخرجاه". وقال الترمذى: هذا حديث حسن غريب، وسكت عنه أبو داود. وضعف الحديث ابن المنذر كما في الأوسط (3/317) فقال: "لا احسنه يثبت". وقال الحافظ في الفتح (3/98): "ضعفه البهقى وابن عبد البر وغيرهما ووهما رواية أشعث لمخالفته غيره من الحفاظ عن ابن سيرين، فإن المحفوظ عن ابن سيرين في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد وروى السراج من طريق سلمة بن علقمة أيضاً في هذه القصة" قلت لابن سيرين : فالتشهد؟ قال: لم أسمع في التشهد شيئاً" ... فصارت زيادة أشعث شادة. ثم قال: لكن قد ورد في التشهد في سجدة السهو عن ابن مسعود عند أبي داود، والنسائي، وعن المغيرة عند البهقى وفي استنادهما ضعف، فقد يقال إن الأحاديث الثلاثة في التشهد باجتماعها ترقى إلى درجة الحسن، قال العلائي: وليس ذلك بعيد، وقد صح ذلك عن ابن مسعود من قوله آخرجه ابن أبي شيبة .!ـهـ.

^{٤١} رواه ابن ماجه رقم (481)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/75)، والبيهقي (1/130) كلهم من طريق مكحول عن عنبسة بن أبي سفيان . قال الطحاوي : " هذا حديث منقطع ، لأن مكحولاً ، لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان شيئاً ". وقال البصوري في الزوائد : " في الإسناد مقال . ففيه مكحول الدمشقي ، وهو مدلس . وقد رواه بالمعنى فوجب ترك حديثه ، لاسيما وقد قال البخاري وأبو زرعة : إنه لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان ، فالإسناد منقطع ". ومكحول هذا هو مكحول أبو عبدالله الدمشقي . قال النسائي : لم يسمع من عنبسة . وقد خالف ذلك ابن عبد البر فقال في التمهيد (17/194) : " قد صح عند أهل العلم سماع مكحول من عنبسة بن أبي سفيان ، ذكر ذلك دحيم وغيره ". والحديث صحيح الحاكم وأبو زرعة . وللحديث شواهد ، ك الحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، عن النبي ﷺ .

² رواه البخاري رقم (1936)؛ ومسلم رقم (2/81)؛ وأبوداود رقم (2373)؛ والترمذى رقم (720)؛ وابن ماجه رقم (1671) واللطف له؛ والدارمى رقم (1668)؛ كلهم من حديث أبى هريرة ॥

الحكم لما كان لذكره فائدة ، ولكن لغوًا غير مفيد ، فيجب تعليل الحكم بذلك الشيء المذكور معه صيانة لكلام النبي ﷺ عن اللغو إذ الدليل القاطع دل على عصمته من ذلك ، فيكون ذكر الوصف تنبئها على أنه علة الحكم . وهو ينقسم إلى أقسام :

الأول : أن يسأل في الواقع عن أمر ظاهر لا يخفى على عاقل ، ثم يذكر الحكم عقبه ، فيدل على أن ذلك الأمر المسؤول عنه هو علة الحكم ، كقوله ﷺ لما سئل عن بيع الرطب بالتمر : أينقص الرطب إذا يبس ؟ قالوا : نعم . قال : فلا إذا ﷺ رواه مالك⁽¹⁾ ، فلو لم يقدر التعليل بنقص الرطب كان الاستنطاق عنه غير مفيد لظهوره . فكل عاقل يعلم أن الرطب ينقص إذا يبس لزوال الرطوبة الموجبة لزيادته فدل أن الأمر للتعليق .

الثاني : أن يذكر وصفاً في محل الحكم لا حاجة إلى ذكره؛ وإن جرى ابتداء كقوله ﷺ : لعن الله اليهود : اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . ﷺ فعلة اللعن اتخاذ القبور مساجد ، ولو لم يكن كذلك ؛ لم يكن لذكر اتخاذهم القبور مساجد معنى في هذا المقام .

الثالث : أن يعدل في بيان الحكم إلى ذكر نظير محل السؤال ، فيعلم أن وجه الشبه هو العلة في الحكم ، إذ لو لاه لم يكن ذكر النظير جواباً وليس له معنى ، وذلك كقوله ﷺ لما سأله الخشومية عن الحج عن الوالدين ، فقال ﷺ : أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته ، أكان ينفعه ذلك . فقالت : نعم

⁽¹⁾ أخرجه مالك في الموطأ رقم (1351) شرح الزرقاني ؛ وأبوداود رقم (3343) ؛ والترمذى رقم (1243) ؛ والنمسائي رقم (4545) ؛ وابن ماجه رقم (2264) ؛ وأحمد (1/174) ؛ والدارقطني (3/49) رقم (204) ؛ والشافعى في الأم (3/26) وفي الرسالة (331) فقرة (907) ؛ والحاكم (38/2) ؛ والبيهقي (5/274) ؛ والطحاوى في شرح معانى الآثار (4/6) ؛ وابن حبان رقم (5003) ترتيب ابن بلبان ؛ والطيبالسي رقم (214) ؛ وأبو يعلى في مسنده رقم (712) ؛ والبغوى في شرح السنة (8/78) كلهم من طريق مالك بن أنس عن عبد الله بن زيد أبي عياش عن سعد بن أبي وفاص عن رسول الله ﷺ . والحديث ضعفه ابن حزم في المحتوى (8/466) مسألة (214) وعله بأن مداره على زيد بن عياش وهو مجهول كذا قال . وقال أبو حنيفة عن زيد في شرح فتح القدير (7/29) : "إنه ضعيف عند النقلة". وقال أيضاً : زيد ابن عياش ممن لا يقبل حديثه . انظر البناء (7/3771).

والحق أن زيداً بن عياش ، وهو أبوعياش الزرقى المدى ، ليس بمجهول ، فقد روى عنه ثقان وهما مما احتج بهما مسلم في صحيحه : عبد الله بن زيد ، وعمران بن أبي أبييس السالمي فتنزول الجھالة ، وذكره ابن حبان في الثقات (4/251) ، وقال عنه ابن حجر في التقریب (ت 2159) : صدوق ، وقال صاحب المیزان (2/105 ت 3023) : أن البخاري روى له ، وقد وثقه الدارقطنی . وانظر تهذیب التهذیب (3/236 ت 2226) . وقال الحاکم في المستدرک (2/39) : " وهذا الحديث صحيح لإجماع أئمة النقل عن إماماة مالك بن أنس وأنه محكم في كل ما يرويه من الحديث ، إذ لم يوجد في روایاته إلا الصحيح ، خصوصاً في حديث أهل المدينة ... والشيخان لم يخرجا له لما خشيوا من جهالة زيد أبي عياش ". ا.هـ . وقال العینی في البناء (7/369) : " وقد تكلم بعض الناس في إسناد هذا الحديث ، وقال زيد أبو عياش مجهول ".

قلت: ليس كذلك ، فإن أبا عياش هذا مولى لبني زهرة معروف ، وقد ذكره مالك في الموطأ ، وأخرج حديثه مع شدة تحریه في الرجال ونقده وتبعه لأحوالهم" أ.هـ . فتبين من هذه الأقوال أن زيداً ثقة ولا تضر جھالته عند أبي حنيفة وابن حزم فقد عرفه غيرهما ووثقوه فالحديث صحيح . وانظر : "نصب الراية" (4/40) ، وـ "تحفة الأحوذى" (4/351).

⁽²⁾ أخرجه البخاري رقم (436) ، ومسلم (1/315 رقم 531) ، ومن حديث عائشة وابن عباس رضي الله عنهمـ .

قال: فدين الله أحق بالقضاء⁽¹⁾ فالحج من حيث هو دين نظير لدين الآدمي فذكره لنظير المسؤول عنه؟ مع ترتيب الحكم عليه يدل على التعليل به. ومثل هذا يسميه الأصوليون: "التنبيه على أصل القياس"⁽²⁾. فكانه نبه على الأصل الذي هو دين الآدمي على الميت، وعلى علة حكمه، وعلى صحة إلحاقي المسؤول عنه بواسطة العلة المومي إليها.

النوع الخامس: أن يفرق الشارع بين أمرین في الحكم

بذكر صفة فاصلة، فإن ذلك يشعر بأن تلك الصفة هي علة التفرقة في الحكم، وقد يذكر الحكمين معاً نحو حديث ابن عمر - رضي الله عنه - قال: «قسم رسول الله^ﷺ يوم خير للفرس سهرين، وللراجل سهماً⁽³⁾ فالحكمان هماً إعطاء الرجل سهماً، والفارس سهرين.

أو يذكر أحد الحكمين دون حكم الآخر، كقوله^ﷺ:

القاتل لا يرث⁽⁴⁾ فذكر الوصف وهو القتل وذكر معه أحد الحكمين وهو عدم الإرث، ولم يذكر الحكم الآخر وهو ميراث من لم يقتل يشعر بأن القتل علة لعدم الإرث، ولو لم يكن القتل هو العلة لما كان في إضافة الحكم إليه معنى.

أو يفرق بين الحكمين بشرط وجاء كقوله^ﷺ: الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمن، والملح بالملح، مثلًاً بمثل . سواء بسواء . يدًا بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم ، إذا كان يد بيد⁽⁵⁾ فتفريقه بين منع بيع هذه الأشياء متفاصلًاً ، وجوازه بشرط اختلاف الجنس ، فذكر اختلاف الجنس مشعر

⁽¹⁾ رواه البخاري رقم (1953)، ومسلم (2/154) رقم (1148) وغيرهما، من حديث ابن عباس^{رض}.

⁽²⁾ الإحکام للأدمي (3/283).

⁽³⁾ رواه البخاري رقم (4228)، وأبو داود رقم (2716)، والترمذی رقم (1595)، وابن ماجه رقم (2854)، وأحمد (2/2)، والدارمي رقم (23379)، والدارقطنی (4/102)، رقم 5 ، والبیهقی (6/325).

⁽⁴⁾ رواه الترمذی رقم (3192)، وابن ماجه رقم (2645)، والدارقطنی (4/96)، رقم (86)، والبیهقی (6/220)، والکامل في الصعفاء (1/328)، كلهم من طريق الليث بن سعد عن إسحاق بن أبي فروة، عن أبي شهاب، عن حميد، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والحديث مداره على إسحاق بن أبي فروة وهو متربك الحديث. قال الترمذی: "هذا حديث لا يصح، لا يعرف هذا إلا من هذا الوجه، وإسحاق قد تركه بعض أهل العلم، منهم أحمد". وقال الدارقطنی: إسحاق متربك الحديث، وذكره العقيلي في الصعفاء (1/102 ت 119)، قال أحمد: لا يحل الرواية عن إسحاق بن أبي فروة أهـ. وأنظر أقوال العلماء فيه في الجرح والتعديل (2/227)، وفي الصعفاء والمتروكين للبغدادي (143 ت 94)، وفي الصعفاء والمتروكين لابن الجوزي (102 ت 1/102)، وميزان الاعتدال (1/193 ت 768).

والحديث شواهد أخرى تقوى درجته. قال البیهقی: إسحاق بن عبد الله لا يحتاج به إلا أن شواهده تقويه. أهـ. ومن هذه الشواهد: حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليس للقاتل من الميراث شيء" رواه الدارقطنی (4/96)، رقم (87)، والبیهقی (6/220)، وقد صححه الألباني في الإرواء رقم (1671).

ومن الشواهد: حديث عمر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "ليس لقاتل ميراث رواه مالك في الموطأ رقم (1684) بشرح الزرقاني. وأنظر تحفة الطالب لابن كثير (272)، وإرواء الغليل (6/115).

⁽⁵⁾ رواه مسلم (3/981) رقم (1587)، وأبوداود رقم (3333)، وأحمد (5/320)، والدرقطنی (3/24) رقم (82)، والبیهقی (5/278).

بكونه علة التفرقة بين الحكمين .
أو يفرق بينهما بغاية كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرِبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرُنَّ ﴾ [البقرة : 222] ففرق بين المنع من قربانهن في الحيض ، وبين جوازه في الطهر ، مشعر بكون الطهر علة الجواز ، والحيض هو علة المنع .

أو يفرق بينهما باستثناء ، كقوله تعالى : ﴿ فَنَصَفَ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ﴾ [البقرة : 237] فتفريقه بين ثبوت النصف للزوجات ، وبين انتفاءه إذا عفون عنه ، مشعر بأن العفو علة الانتفاء .

أو يفرق بين الحكمين باستدراك كقوله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللُّغُو فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكُمْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقْدَتُمْ أَيْمَانًا ﴾ [المائدة : 89] فتفريقه بين عدم المؤاخذة بالأيمان ، وبين المؤاخذة بالإيمان المنعقدة ، مشعر بأن عليه المؤاخذة هو التعقيد لليمين .

النوع السادس : أن يذكر في سياق الكلام شيئاً ، لو لم يعلل به صار الكلام غير منتظم ، كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذِرُوا الْبَيْعَ ﴾ [الجمعة : 9] والأية سبقت لبيان أحكام الجمعة وليس لبيان أحكام البيع ، فذكر النهي عن البيع في هذا المقام مشعر بأن له ارتباط بأحكام الجمعة ؛ فلو لم يعلل النهي عن البيع بكونه مانعاً من السعي إلى الجمعة ، لكان ذكره لاغياً ؛ وهذا ممتنع لأن البيع لا يمنع منه مطلقاً .

النوع السابع : اقتران الحكم بوصف مناسب ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ، وَإِنَّ الْفَجَارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾ [الانفطار : 13، 14] أي لبرهم وفجورهم .

هل يشترط المناسبة في ترتيب الحكم على الوصف بدون فاء التعقيب

اختلاف الأصوليون في ذلك على قولين ⁽¹⁾ ، وهذا الخلاف مبني على تعريفهم للعلة فمن قال أنها هي الباعثة على تشريع الحكم اشترط المناسبة ، ومن قال هي المعرف للحكم لم يشترطها :

القول الأول : اشتراط المناسبة ، وهو مذهب الإمام ابن الحاجب وغيرهم فقالوا : أن ترتيب الحكم على الوصف بدون الفاء لا يفيد العلية إلا إذا كان الوصف مناسباً .

⁽¹⁾ انظر : الإحکام للآمدي (3/286) ; شفاء الغليل (47) ; المحصول (5/145) ; نفائس الأصول (7/3246) ; الإبهاج (3/48) ; البحر المحيط (5/203) ; إرشاد الفحول (2/176) ; الروضة (2/264) ; فوانح الرحموت (2/298) ; شرح الكوكب المنير (4/141) ; تهذيب شرح الأسنوی (3/73) ; نثر الورود (2/484) .

واستدلوا لذلك :

أولاً : إن الغالب من تصرفات الشارع أن تكون على وفق تصرفات العقلاء وأهل العرف ، ولو قال قائل : " أكرم الجاهل ، وأهن العالم " فلا يفهم من ذلك أن الجهل علة الإكرام ، والعلم علة الإهانة ؛ بل إكرام الجاهل لوصف يناسب ذلك كشجاعته أو كرمه أو نحو ذلك ، وإن إهانة العالم لوصف إنما هي لوصف يفيد الإهانة كفسق أو بخل أو غير ذلك وليس لعلمه .

ثانياً : الاتفاق أن أحكام الله لا تخلو عن الحكم والمصالح ، والوصف الذي لا مناسبة بينه وبين الحكم لا يكون فيه مصلحة ، فلا يصح أن يكون علة .

القول الثاني : عدم اشتراط المتناسبة ، وهو قول الجمهور أن الحكم المرتب على الوصف بدون الفاء يفيد العلية ، سواء كان هذا الوصف مناسباً أو غير مناسب لذلك الحكم ، واستدلوا لذلك :

أولاً : أنه لو قال قائل : " أكرم الجاهل ، وأهن العالم " فإن أهل العرف يستقيبون ذلك ، وليس ما يوجب الاستقباح إلا أنه تبادر إلى الذهن أن علة إكرام الجاهل هي الجهل ، وعلة إهانة العالم هي العلم ، ففهم التعليل من ترتيب الحكم على الوصف بدون الفاء مع أنه لا مناسبة فيه بين الحكم والوصف .

الثاني : أن المتناسبة مسلك مستقى لمعرفة العلة ، والإيماء مسلك آخر فلا يتوقف أحدهما على الآخر .
وأجيب عن استدلال أصحاب القول الأول : أن أهل العرف لو فهموا من القول المذكور أن العلة في إكرام الجاهل وصف مناسب غير الجهل ، وكذلك أن العلة في إهانة العالم وصف مناسب غير العلم ، لما كان هناك ما يوجب الاستقباح .

وأجيب عن القول الثاني : إن الاتفاق وقع على امتناع خلو الأحكام من الحكمة والمصالحة في نفس الأمر ، ولكن الحكمة قد تخفي علينا فلا نستطيع إدراكتها ، وبذلك تكون المتناسبة بين الحكم والوصف موجودة في الواقع ولكنها غير ظاهرة لنا .

ويلحق التخصيص في الإيماء والتبيه ولكن بشرط ومحل إذا قام الدليل على ذلك قال العزالي - رحمه الله - : " والعلل المفهومة بالإيماء تحتمل التخصيص بالشروط والمحال ، وليس في تخصيصها - بشرط دلت الدالة عليه -

إبطال لها ، وهذا كالتعليق بالسرقة في قوله تعالى : " **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطُعُوا أَيْدِهِمَا**" [المائدة:38] ثم خصص ذلك بالنصاب ، ولم يكن إبطالاً للتعليق ، وُتُعرَف الأدلة المخصصة للعلل بالمحال والشروط ، بما يعرف به تخصيص الألفاظ : من إجماع ، ونص ، وقياس جلي وغيره .⁽¹⁾ اهـ.

المسلك الثالث : الإجماع⁽²⁾

والمراد بالإجماع اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ في عصر من العصور على أمر من الأمور . والمقصود هنا أن تجمع الأمة على أن هذا الحكم عليه كذا ، كالإجماع على أن العلة في قوله ﷺ : لا يقضي القاضي وهو غضبان⁽³⁾ اشتغال قلبه عن الفكر والنظر في الدليل والحكم ، فيقياس به اشتغاله بجوع أو عطش أو خوف أو ألم أو نحو ذلك مما يشوش الفكر . وكإجماعهم في تقديم الأخ الشقيق على الأخ من الأب في الإرث لعلة امتراج النسبين فيلحق به تقديمها في ولادة التكاح ونحوها . وكإجماعهم على أن الصغر علة في الولاية المالية ، فيقياس عليه الولاية في التزويج .

المسلك الرابع : السبر والتقسيم⁽⁴⁾

وهذا المسلك قد يسمى بالسبر فقط ، وبالتقسيم فقط ، وبهماً معاً وهو الأكثر . ويسميه الجدليون " التقسيم والترديد " ، والمنطقيون " الشرطي المنفصل " ⁽⁵⁾ . والسبر في اللغة : الاختبار ، ومنه الميل الذي يختبر به الجرح في الطلب ، فإنه يقال له المسبار ، وسمى هذا به ؛ لأن المجتهد يقسم الصفات ويختبر كل واحدة منها ، هل تصلح للعلية أم لا ؟

والمراد بالسبر في الاصطلاح : هو اختبار الأوصاف التي يحصرها المجتهد ؛ ليميز الصالح للتعليق من غيره .

⁰¹ شفاء الغليل (98).

⁰² انظر : المستصفى (2/380)، الأحكام للأمدي (3/277) ، فتح الرحموت (2/295) ، شرح الكوكب المنير (4/115)، روضة الناطر (2/265)، إرشاد الفحول (2/168) شفاء الغليل (110)؛ البحر المحيط (5/184)؛ الإهراج (3/53).

⁰³ رواه البخاري رقم (7158) ، ومسلم (3/10882) رقم (1717) ، وأبو داود رقم (3572) ، والترمذى رقم (1349)، والنمسائي رقم (5406) ، وأبا ماجة من حديث أبي بكرة رضي الله عنه رقم (2316) واللطف له .

⁰⁴ المستصفى (2/384) ؛ البرهان (2/35) ؛ المحصول (5/217) ، الأحكام للأمدي (3/289)، الإهراج (3/77)، فتح الرحموت (2/299) ؛ شرح الكوكب المنير (4/142) ؛ تهذيب شرح الأسنوي (3/113) ؛ شفاء الغليل (3/113) ؛ نفائس الأصول (8/3358) ؛ الروضة (2/286) ؛ البحر المحيط (5/222) ؛ إرشاد الفحول (2/179) ؛ مذكرة أصول الفقه (357).

⁰⁵ انظر " أصوات البيان " (4/395).
⁰⁶ انظر أصوات البيان (4/395).

والتقسيم في اللغة : الافتراق . وفي الاصطلاح : هو حصر الأوصاف التي يمكن التعليل بها . فال التقسيم مقدم في الوجود على السبر ، فكان الأولى أن يقال ” التقسيم والسبر ” وإن لم تدل الواو على الترتيب ، لكن البداءة بالمقدم أجود ، ولكن أخروا التقسيم لأن السبر أهم ، والعادة تقديم الأهم ، كما هي عادة العرب تقديم الأهم في التعبير على غيره .

وتعریف السبر والتقسيم معاً : هو حصر الأوصاف التي يتوهم صلاحيتها للتعليل ، ثم اختبارها وفحصها لإبطال ما يراه غير صالح للتعليل ، فمثلاً : قوله تعالى : ﴿أَطْلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عِهْدًا﴾ [الأنباء : ٣] وهي رد على العاص بن وائل السهemi بقوله : ﴿الْأُوتَينِ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الأنباء : ٤] ، فيقال له : لا يخلو مستندك من ثلاثة أمور : الأول : أن تكون اطلعت على الغيب ، وعلمت أن الله قد كتب في اللوح المحفوظ إيتاءك المال والولد . الثاني : أن يكون الله أعطاك عهداً بذلك . فلن يخلف الله وعده . الثالث : أن تكون قلت ذلك افتراء على الله من غير عهد ولا إطلاع .

ولا شك أن القسم الأول والثاني باطل ؛ لأنه لم يطلع على الغيب ، ولم يتخذ عند الرحمن عهداً . فتعين القسم الثالث وهو الافتراء على الله ^(١) . ومثاله أيضاً : ورد النص بتحريم الخمر ﴿كُلُّ مسْكُرٍ خَمْرٌ﴾ ولم يبلغ بعض المجتهدين هذا النص ، أو بلغه ولم يصح عنده ، فيبحث عن العلة التي من أجلها حرم الخمر ، فيحصر الأوصاف عنده ، فهل حرم الخمر لكونه سائلاً ، أو لكونه متخدًا من العنبر ، أو لكونه مس克拉ً وهكذا ، ثم يختبر ويتأمل الأوصاف التي حصرها فيلغى ما كان منها غير مناسبًا للحكم ، ويستبعدي الحكم الذي يجمع شروط العلة ، فال الأول وصف طردي لا علاقة له بالحكم ، والثاني وصف قاصر غير متعدى ، والثالث الذي هو الإسكار وصف منضبط متعدياً جامعاً لشروط العلة فيكون الإسكار علة في تحريم الخمر . وعملية السبر والتقسيم تختلف أنظار المجتهدين فيه ، مما يراه هذا مناسباً ، لا يراه الآخر مناسباً ، وهذا الاختلاف يعود إلى الاختلاف في فهم وإدراك الوصف المناسب ، وأمثال هذا كثير ، فمثلاً : حديث عبادة بن الصامت ﴿أَنَّ

رسول الله ﷺ قال : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل سواء يدأ بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فيبعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد » (رواه مسلم) فاختلف العلماء في العلة الدالة في تحريم بيع هذه الأجناس متفاضلة . والحديث يحتوي على جملتين :

الأولى : حالة النقادين ، والثانية : حالة الأصناف الأربعية . وكل حالة منهما علة تنفرد بها ، فعلة الذهب والفضة غير علة الأصناف الأربعية . فنرى أن المجتهد في البحث بطريق السير والتقسيم عن العلة في التحرير ، فقد يصل به بحثه إلى أن العلة في النقادين الوزن مع الجنس ، وفي الأصناف الأربعية الكيل مع الجنس سواء كان مطعوماً كالأرز أم غير مطعوم كالحناء ، وهذا مذهب أبي حنيفة ، وأحمد . أو قد يصل به بحثه إلى أن العلة في النقادين هي غلبة الثمنية أو جوهر الثمنية غالباً فالعلة قاصرة على الذهب والفضة ، وهذا مذهب مالك والشافعي ، وفي الأصناف الأربعية عند مالك العلة هي : الاقتباس والادخار ، وعند الشافعي : هي الطعم مع اتحاد الجنس⁽¹⁾ . وعلى أساس العلة التي استنبطها العلماء يكون القياس .

ذكر إمام الحرمين عن القاضي قوله : السير من أقوى الطرق في إثبات علة الأصل . وقد استشكل إمام الحرمين ذلك ، فقال : " هو مشكل جداً فإن من أبطل معانٍ لا يلزم من إبطالها إثبات ما لم يتعرض له بالإبطال ؛ لاحتمال بطلانه أيضاً؛ لأنه لا يمكن تعلييل كل حكم ، فيمكن أن يكون لذلك الحكم علة أخرى ، لجواز تعلييل الحكم بعلل ، ولو قام الدليل على اعتبار معنى لا يتوقف اعتباره على إبطال غيره، فلا حاجة إلى السير والتقسيم ألبيه ".⁽²⁾

والسير والتقسيم قسمان⁽³⁾ :

الأول : التقسيم الحاصل : وهو الذي يدور بين النفي والإثبات . فهو عبارة عن حصر الأوصاف التي يمكن التعليل بها، ثم اختبارها وإبطال ما لا يصلح منها. وقد يكون في القطعيات وذلك إذا كان دليل إلغاء الأوصاف التي لا يصح التعليل بها قطعياً ، وهذا يكون حجة في العقليات والشرعيات ، كقولنا : العالم إما أن يكون قدِّماً أو حادثاً ،

⁽¹⁾ انظر " الربا والمعاملات المصرفية " (112، 96).

⁽²⁾ البرهان (2/36) بتصرف

⁽³⁾ " شرح الأسنوي " (3/113) ، " إرشاد الفحول " (2/178).

فالأول باطل ، فثبت أنه حادث.

وقد يكون في الطنيات ، كعنة ولادة الإجبار على النكاح إما الصغر أو البكاره ، والأول باطل ؛ وإلا لثبتت الولاية في التبي الصغيرة ، وهذا مخالف للنص وهو قوله ﷺ : **والثبي أحق بنفسها من ولديها^١** فتعين أن تكون التعليل بالبكاره .

الثاني : التقسيم غير الحاصل أو المنتشر : وهو الذي لا يدور بين النفي والإثبات ، مثل أن يقول : علة تحرير الربا إما الطعم ، أو الكيل ، أو القوت ، أو المالية فيبين بطلان عليه غير الوصف الذي يدعى أنه العلة ، فإذا أبطل غيره تعين هو للعنة. كان يقول الشافعي مثلاً : بطل القوت والكيل والمالية بدليل كذا وكذا ، فثبتت الطعم .

ونظراً لأن التقسيم غير الحاصل لم يردد فيه الأوصاف بالنفي والإثبات ، فإنه يجوز عقلاً وجود وصف آخر غير مذكور في التقسيم ، كما أنه قد يتطرق الشك في بطلان الأوصاف الأخرى . ولذلك اختلف في حجة التقسيم غير الحاصل فذهب بعض الأصوليين إلى أنه ليس بحجه لا في القطعيات ، ولا في الطنيات وذلك لجواز إبطال الأوصاف الباقيه ، وجواز أن تكون العلة وصفاً آخر غير الأوصاف التي ذكرت في التقسيم^(٢).

وذهب قوم إلى أنه حجة للمناظر ومقلديه ، دون المناظر ؛ لأن طنه لا تقوم به الحجة على غيره ، فإذا قال المناظر : سبرت وبحثت فلم أجده دليلاً أو قسماً آخر ، فإنه يقبل منه ذلك إذا كان في مقام الفتوى والاجتهاد ، فأما المناظر فلا يقبل منه ذلك على خصمه ، بل يجب على خصمه إظهار ذلك إن كان عنده لتحصل الفائدة ولا يكون كاتماً للعلم وقادداً للعناد ، فإذا لم يظهره دل ظاهراً على عدمه عنده أيضاً . وهذا اختيار الآمدي^(٣) .

وقال أكثر الأصوليين : إلى أنه حجة في الشرعيات فقط ، وذلك أن أغلب الأحكام الشرعية معللة ، وفي الغالب أن العلة لا تخرج من هذه الأوصاف . وإذا ظهر بطلان ما عدا الوصف المستبقي غالب على الظن أنه هو العلة ، لأنه يفيد الظن^(٤) .

وهذا المسلك مبني على ثلاثة أمور :

^١ رواه مسلم (2/841) رقم (1421) ، وأبو داود رقم (2085) ، والنسائي رقم (3264) ، وأحمد (1/19) ، والدارقطني (3/240) رقم (70) ، وأبن حبان رقم (4718) ، والبيهقي (7/186) ، والمعجم الكبير للطبراني رقم (10743).

^٢ انظر "البرهان في أصول الفقه" (2/35).

^٣ انظر "الإحکام" للأمدي (3/291)، والمسودة (426).

^٤ المستصفى" (2/385)، "فواتح الرحمن" (2/525)، "تهذيب شرح الأسنوي" (3/116)، "نشر الورود" (2/487).

الأول : أن يكون حكم الأصل معللاً .

الثاني : أن يكون التقسيم حاصراً لجميع ما يعلل به ،
كأن يقول المحتهد : بحث فلم أجد غير هذه الأوصاف ،
والأصل عدم ما سواها ، فيوافقه الخصم ، أو يعجز عن
إظهار وصف زائد . وهذا الحصر وما يتبعه من الإبطال متى
ما كان قطعياً كان التعليل به قطعياً ، ومتنى ما كان ظنياً
كان التعليل به ظنياً .

الثالث : إبطال ما سوى ذلك الوصف . وإبطال

الأوصاف التي لا تصلح للعلية طرق ، وهي⁽¹⁾ :

أولاً : الطردية : وهو وجود الحكم مع وجود الوصف
الذي لا مناسبة بينه وبين الحكم لا بالذات ولا بالتبع ، أي ما
علم من الشارع إلغاءه ، وعدم الالتفات إليه في إثبات
الأحكام الشرعية . والوصف الطردي قسمان :

الأول : ما طرد في جميع الأحكام الشرعية كالطول
والقصر ، والسواد والبياض ، فإن الشارع لم يعتبر هذه
الأوصاف في الأحكام مطلقاً ، فلا يعلل بها شيء من
الأحكام .

الثاني : أن يكون طردياً في بعض الأحكام مع كونه
معتبراً في بعض آخر ، كالذكورة والأنوثة ، فإنهما لا يعتبران
في أحكام العتق فالشارع قد سوّى بينهما في ذلك قال
تعالى ﴿فتحرر رقبة﴾ شاملاً الذكر والأنثى ، بخلاف ما عداه
 فإنهما يعتبران فيه كالشهادة والقضاء وولاية النكاح والإرث

ثانياً : الإلغاء : وهو أن الوصف الذي استيقاه المحتهد
قد ثبت به الحكم في صورة ، وأن الوصف المذوف لم يثبت
به الحكم ، وليس له أثر في الحكم ، فيظهر استقلال الوصف
المستبقي بالتعليق . قال الآمدي: ”ولا بد من بيان
الاستقلال بالاستدلال ببعض طرق إثبات العلة“⁽²⁾ . ومثاله :
قول الشافعي المعمل بتحريم الربا في البر بالطعم ، أن
وصف الكيل والاقتنيات والادخار لا يصح بدليل استقلال
الطعم بالحكم الذي هو حرمة ربا الفضل في ملء كف من
القمح دون الكيل والاقتنيات ، فإن ملء الكف لا يكال وليس
فيه اقتنيات في الغالب ولكنه فيه الطعمية ، فاستقلت
الطعمية بالحكم وألغى غيرها كالكيل والاقتنيات .

⁽¹⁾ المستصفى (386/2)، الآمدي (3/291)، المحصول (5/221)، فوائح الرحموت (2/527)، شرح الكوكب المنير (4/148)، نشر الورود على مراقي السعود (2/489).

⁽²⁾ الأحكام للأمدي (4/292).

ثالثاً : عدم ظهور مناسبة للأوصاف الممحوظة ، وذلك لأن يقول المجتهد بحث فلم أجد بين الوصف والحكم مناسبة ، والظاهر صدقه ، وأن الوصف غير مناسب ، ولا يلزم إقامة الدليل على عدم ظهور المناسبة ؛ فيقبل قوله لعدالته وأهليته للنظر والبحث .

المسلك الخامس : المناسبة .⁽¹⁾

وهذا المسلك يسمى أيضاً : الإحاله ؛ لأن المجتهد فيه يحال أي يظن أن الوصف هذا علة للحكم . ويسمى تخرج المناط ، والمناط العلة أي تخرج العلة واستنباطها ، ويسمى رعاية المقاصد ، والمصلحة ، والاستدلال ، والمؤذن بالحكم ، والمشعر به .
والمناسبة في اللغة : الملاعمة⁽²⁾ .

وفي اصطلاح الأصوليين : أن يكون الحكم مقترناً بوصف مناسب يتربى بناء الحكم عليه مصلحة مقصودة للشارع من جلب منفعة ، أو دفع مضره ، فالمناسبة ترجع إلى رعاية المقاصد . كالزنا فإنه مناسب للتحريم ؛ لأن منع الزنا فيه مصلحة حفظ الأنساب وعدم ضياعها ، أو دفع مفسدة وهي اختلاط الأنساب وعدم التمييز بين الأولاد . وقد عرفه ابن الحاجب بقوله : ” وصف ظاهر منضبطة يحصل عقلاً من ترتيب الحكم عليه ما يصلح أن يكون مقصوداً من جلب منفعة ، أو دفع مضره ”⁽³⁾ .

فالوصف : هو المعنى القائم بالغير ، وهو جنس يدخل الظاهر والخفى ، والمنضبطة والمظلطرب .

الظاهر : معناه الواضح الذي لا خفاء فيه ، وهو فصل فآخر الوصف الخفى ، مثل : الرضا في البيع فلا يعتبر مناسباً لأنه أمر خفى .

المنضبطة : وهو الذي لا يختلف باختلاف الأشخاص والأزمان والأحوال . وهو قيد ثان خرج نه غير المنضبطة ، مثل : المشقة في السفر ؛ فإنه وصف غير منضبطة فلا يعتبر وصفاً مناسباً .

يحصل عقلاً : قيد ثالث يخرج به الوصف الطردي .

فما ترتب الحكم عليه ... : قيد رابع يخرج به الوصف الشبهى ، وهو الوصف الذي لم تظهر مناسبته للحكم ، ولكن عهد من الشارع الالتفات إليه في بعض الأحكام .

⁰¹ شفاء الغليل (142) : البحر المحيط (5/206).

⁰² "اللسان" (2/252) ، "مختر الصاحب" (601) ، "القاموس المحيط" (176).

⁰³ مختصر المنتهى (2/239)، الآمدي (3/294)، تهذيب شرح الأسنوي (3/87).

وقد اعترض على هذا الوصف بأنه غير جامع ، لأن الأصوليين قسموا المناسب إلى ظاهر وخفى ، وإلى منصبيط وغير منصبيط والتعريف لا يدخل فيه الوصف الخفي ولا الوصف غير المنصبيط.⁽¹⁾ وفي تعريف المناسب أقوال غير هذا لا تسلم من الملاحظات تركتها خشية الإطالة . قال الشنقيطي - رحمة الله - : ”وضابط مسلك المناسبة والإخالة عند الأصوليين : هو أن يقترن وصف مناسب بحكم في نص من نصوص الشرع ، ويكون ذلك الوصف سالماً من القوادح ، ويقوم دليلاً على استقلاله بالمناسبة دون غيره ، فيعلم أنه علة ذلك الحكم . مثاله : اقتران حكم التحرير بوصف الإسكار في قوله : 『 كل مسكن حرام 』 فالإسكار مناسب للتحرير ، مقترب به في النص ، سالم من القوادح ، مستقل بالمناسبة ”⁽²⁾

والمناسب ينقسم إلى قسمين : مناسب حقيقي ، ومناسب إقناعي .

القسم الأول : المناسب الحقيقي :

هو الذي لا تزول مناسبيته بعد التأمل فيه . مثل القتل العمد مناسب لوجوب القصاص حتى تحفظ النفوس ، فإن مناسبيته لا تزول مهما بذل من جهد .

وال حقيقي إما أن يكون دنيوي ، أو آخر دنيوي .

أما الحقيقي الدنيوي : وهو ما يجلب للإنسان نفعاً ، أو يدفع عنه ضراً . بحيث يكون كل منها متعلقاً بالدنيا ، كالزنا والسرقة فإن المنفعه المتربقة على شرع الحكم هي حفظ العرض والنفس وحفظ المال وهذه متعلقة بالدنيا .

ال حقيقي الدنيوي ينقسم من حيث المنفعه والحكمة إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ضروري : وهو الذي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا ، المتضمن حفظ مقصود من المقاصد الخمس : (النفس ، والدين ، والعقل ، والنسل ، والمال) وهو أعلى مراتب النسبات ، وأصل المصالح . قال الجزائري⁽³⁾ :

قد أجمع الأنبياء والرسل قاطبة
بالتوحيد في الملل

وحفظ نفس ومال معهم نسب
وعرض غير مبتدل

وحفظ عقل

⁽¹⁾ انظر إرشاد الفحول (2/184) ، تهذيب شرح الأسنوي (3/88).

⁽²⁾ مذكرة أصول الفقه (254).

⁽³⁾ نشر الورود على مراقي السعودية (2/496) ، وقد نازع الزركشي في دعوى اتفاق جميع الشرائع على هذه الضروريات ، انظر : البحر المحيط (5/209).

وألحق بالضروري المكمل له ، كتحريم قليل السكر لحفظ العقل ، وتحريم البدعة لحفظ الدين.

الثاني : حاجي : وهو ما يحتاج إليه ، ولم يصل إلى حد الضرورة فهو مفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي - في الغالب - إلى الحرج والمشقة بفوائط المطلوب . كالرخص المخففة بالنسبة إلى الحق المشقة بالمرض

والسفر . وكالإجارة ، فإن الحاجة داعية إلى إجارة المسكن ، خصوصاً مع عدم استطاعة التملك ، وامتناع مالكها من بذلها . وهكذا البيع والمساقة والمصاربة وما أشبهها . وقد تكون الحاجة ضرورية في بعض الصور وذلك ما

يتوقف عليه سلامة البدن من الهلاك ، ويلحق بالحاجي المكمل له كاعتبار مهر المثل في تزويج الصغيرة ، والنظر إلى المخطوبة فإنهما داعية إلى دوام النكاح ، وإن كان أصل الحاجة حاصلاً بدونهما . فهي كالتكاملة والتتمة لرعاية المصالح .

الثالث : تحسيني أو تتميمي : وهو الأخذ بمحاسن العادات ، ومكارم الأخلاق ، واتباع أحسن المناهج في العبادات والمعاملات ، فهو ما يقع موقع التحسين والتزيين ، والمتهم للمصالح . كإزالة النجاسة ، وأخذ الزينة ، وآداب الأكل والشرب ، وأشياء ذلك . وذكر الغزالى مثال ذلك : وهو سلب العبد أهلية الشهادة ، وليس أهليته حاجة ولا ضرورة ، فالرقيق نازل القدرة والرتبة ، ضعيف الحال والمنزلة ، وكانت الشهادة ونفوذها إلى الفقير منصباً علياً⁽¹⁾ لم يكن ذلك لائقاً بحاله .

والتحسينات كالتكميلة للحجيات ، وال حاجيات كالتكميلة للضروريات ، وكل تكميلة لها شرط ، وهو أن لا يعود اعتبارها على الأصل بإبطال فإذا أفضى اعتبارها إلى رفض أصلها ، فلا يصح اشتراطها عند ذلك ، لوجهين :

أحدها : أن في إبطال الأصل إبطال التكميلة ؛ لأن التكميلة مع ما كملته كالصفة مع الموصوف ، فإذا كان اعتبار الصفة يؤدي إلى ارتفاع الموصوف ، لزم من ذلك ارتفاع الصفة أيضاً .

الثاني : أنا لو قدمنا حصول المصلحة التكميلية مع فوائط المصلحة الأصلية ، لكان حصول الأصلية أولى لما بينهما من التفاوت . وبيان ذلك كإتمام الأركان في الصلاة مكمل لضرورتها ، فإذا أدى طلبه إلى أن لا تصلى - كالمريض

⁽¹⁾ شفاء الغليل (196).

غير القادر - سقط المكمل . أو كان في إتمامها حرج ، ارتفع الحرج عنمن لم يكمل ، وصلى على حسب ما أوسعته الرخصة⁽¹⁾ .

ال حقيقي الآخروي : هو ما يجلب للإنسان نفعاً أو يدفع عنه ضرراً بحيث يكون كل منهما متعلق بالآخرة ، كتركية النفس من الرذائل فإنه مناسب لشرع العبادات من صلاة وصوم وحج ونحوه .

وقد يكون المناسب دنيوي وأخروي معاً ، كإجابة الكفارة بالمال فإن فيه مصلحة للفقراء وهذا أمر دنيوي ، وثواب للمكفر وهذا أمر آخروي .

القسم الثاني : المناسب الإقناعي :

وهو ما تزول مناسبته بعد التأمل . فيظن بادئ الرأي أنه مناسب ، ثم بعد التأمل والبحث وإمعان النظر لا تظهر مناسبته لذلك . مثاله : تحريم الشافعی بيع الكلب قياساً على تحريم بيع الخمر والميتة لجامع النجاسة والقذارة ، والشارع أمر باجتناب النجاسة ، وكون الشيء نجساً يناسب إدلاله ، ففي بيع الكلب ، ومقابلته بالمال ، تشريف وإقامة وزن ، وإثبات قدر وهذا ينافق محسن العادات . فهذه العلة تبدو في بادئ الأمر مناسبة ، ولكن بعد التأمل وتدقيق النظر في المعنى وفي الحكم ، تنتفي المناسبة . إذ لا معنى كون الشيء نجساً إلا عدم جواز الصلاة معه ولا يلزم من ذلك استعماله ؛ فالانتفاع بالنجسات جائز بالاتفاق ، ومعنى البيع : نقل الاختصاص ببدل ، فلا مناسبة بين بطلان الصلاة باستصحابه وبين المنع من بيعه .

والوصف المناسب هو ما اعتبره الشارع بنوع من أنواع الاعتبار ، فكون الوصف متوافر في رأي المجتهد فإنه لا عبرة به إذا لم يعتبره الشارع .

وقسم الأصوليون المناسب من جهة اعتبار الشارع له وإلماه إلى أربعة أقسام :

مؤثر ، وملائم ، وغريب ، ومرسل
أولاً : المناسب المؤثر :

أن يدل النص أو الإجماع على اعتبار تأثير عين الوصف علة في عين الحكم . وهذا النوع سماه البيضاوي بالمناسب الغريب⁽²⁾ . وسمى بالمناسب المؤثر ، لحصول التأثير بما اعتبره الشارع بنص أو إجماع دل هذا الاعتبار التام أن الحكم

⁽¹⁾ الموافقات للشاطبي (10/2).

⁽²⁾ تهذيب شرح الأسنوي (3/99).

نشأ عنه أو أنه أثر من آثاره وهذا المناسب لا خلاف في صحة القياس عليه عند القائلين بصحبة بالقياس . وهو الذي يقال عنه أنه "في معنى الأصل" إذ لا يبقى بين الأصل والفرع إلا تعدد المحل . كإلحاق ولادة النكاح بولادة المال بجامع الصغر ، فالصغر اعتبره الشارع بعينه وصفاً أثر عينه في عين الحكم وهو الولاية على مال الصغير ، فعدى الحكم بعينه وهو الولاية بهذه العلة وهي الصغر إلى محل النزاع ، وهو النكاح . فلم يختلف هنا إلا محل الولاية وهو المال والنكاح . وظهور أثر الواقع في إيجاب الكفاررة على الأعرابي فالتركي والهندي في معناه .

ثانياً : المناسب الملائم :

هو ما دل الدليل بنص أو إجماع على اعتبار عين الوصف علة لجنس الحكم ، أو بالعكس ، أو جنس الوصف علة لجنس الحكم .

مثال اعتبار عين الوصف علة لجنس الحكم : كتقديم الأخوة من الأبوين على الأخ من الأب في الميراث ، فعيّن الأخوة أثرت في جنس التقديم ، فمطلق التقديم جنس ، فيقياس على الإرث ولادة النكاح . وهذا النوع جعله ابن قدامة من المناسب المؤثر.⁽¹⁾

مثال اعتبار جنس الوصف علة للعين الحكم : تعلييل جواز الجمع في الحضر ليلة المطر ، وذلك اعتبار للمشقة والحرج الحاصل من المطر . فالسفر والمطر جنس واحد وهو كونه مطنة المشقة ، وهو علة لعين الحكم وهو الجمع بين الصلاتين .

مثال اعتبار جنس الوصف علة لجنس الحكم : كاعتبار جنس الوصف الذي هو الجناية في جنس الحكم الذي هو القصاص في قياس القتل بالمتقتل على القتل بالمحدد . وقد سمي الغزالى هذا القسم بالمناسب الغريب .⁽²⁾

ثالثاً : المناسب الغريب :

هو ما دل الدليل على عدم اعتباره . والمناسب الغريب لا يجوز التعلييل به ، مثال ذلك : كإيجاب صوم شهرين متتابعين ابتداء على من جامع في رمضان وكان يسهل عليه العنق ؛ لأنّه هو المناسب لتحقيق حكمة الكفاررة ، وهي الزجر والردع . فهذا القول مصادم للنص ، وتعديل لشرع الله ؛ لأن الشارع أوجب عنق رقبه ابتداء من غير أن يتنظر إلى كونه

⁰¹ الروضة (2/271).

⁰² المستصفى (2/421).

يتضرر بالعتق أو لا يتضرر ، فالشارع ألغى عدم التضرر من العتق . وعلى هذا فقد أنكر العلماء على يحيى بن يحيى بن كثير الليثي صاحب الإمام مالك ، فتواه لأحد الخلفاء في الأندلس وقد جامع في نهار رمضان بأنه يجب عليه صوم شهرين متتابعين ابتداء ، بحجة أن الخليفة قادر على العتق والإطعام فلا ينجزر بغير الصوم .⁽¹⁾ فهذا القول لا يقبل قطعياً فإنه استحسان وضع للشرع بالرأي ، والشارع لا يلغى مصلحة إلا لمصلحة أعظم منها ، فإلغاءه مصلحة زجر الملك بخصوص الصوم وذلك من أجل أن مصلحة العتق والإطعام أرجح في نظر الشرع .

رائعاً: المناسب المرسل :

وهو الوصف الذي لم يشهد له الشرع بالاعتبار أو الإلغاء . وإنما هو مجرد تعلق بالمصلحة من غير استشهاد بأصل معين .

ويسمى المصلحة المرسلة، أو الاستصلاح. وسمى
مصلحة واستصلاحاً لما فيه من المصلحة التي اشتمل عليها
الوصف المناسب، وسمى مرسلاً لإرساله وإطلاقه من
الاعتبار والإلغاء. مثاله: جمع القرآن، واتخاذ السجون،
وتجديد الأذان يوم الجمعة، وضرب النقود وغير ذلك. وهو
حجة عند المالكية والحنابلة، بخلاف الحنفية والشافعية فإنه
لا يجوز التعليل به عندهم.

ويسمى بـ "الاستدلال بالشيء على مثله" ، وهو يطلق على كل قياس ، فإن الفرع يلحق بالأصل بجامع يشبهه فيه . ويعتبر هذا المسلك من أصعب مسالك العلة وأدقها فهماً .

اختلف الأصوليون في تعريف الشبه حتى قال الجويني : لا يمكن تحديده .

وعرّفه بعض الأصوليين : بأن يتعدد الفرع بين أصلين فيلحق بأكثرهم شبهًا⁽³⁾ . كالعبد ، هل إذا قتل تلزم فيه القيمة أو الديمة ؟ فإنه قد اجتمع فيه مناطقان متعارضان : الأول : المالية ، فإنه يشبه الحيوان من حيث أنه يباع ، ويذهب ، ويرهن ، ويورث ، ويؤجر ونحو ذلك .

¹⁾ انظر القصة في سير أعلام النبلاء (260/8)، وفيات الأعيان (145/6)، العقد الفريد (493).

²) المستصفى (2/405)، الامدى(3/325)، المحصول (1/201)،البحر المحيط (5/230)،فواحة الرحموت (

³) انظر : البحر المحيط (5/231)

**الثاني : النفسية ، فإنّه يشبه الحر فهو يثاب ، ويعاقب ،
وينكح ، ويطلق ، ويفهم ، ويعقل ، ويكلف بالعبادات ونحو
ذلك . فيلحق بالأكثر شبهًا .**

وذهب أكثر الأصوليين في تعريف الشبه : هو الوصف
الذي لم تظهر مناسبته بعد البحث التام ، ولكن عهد من
الشارع الالتفات إليه في بعض الأحكام . وهذا الذي عليه
أكثر المحققين ، ومثال ذلك : قول الشافعي في مسألة
إزالة النجاسة : طهارة تراد لأجل الصلاة ، فلا تجوز بغير
الماء كطهارة الحدث ، فإن الجامع هو الطهارة ؟ ومناسبتها
لتعيين الماء بعد البحث التام غير ظاهرة ، وبالنظر إلى كون
الشارع اعتبرها في بعض الأحكام كمس المصحف ، والصلاحة ،
فذلك يوهم اشتتمالها على المناسبة . ويعرف هذا بقياس
الدلالة .

قال إمام الحرمين : " والشبيه ذو طرفيين : أدناه : قياس
في معنى الأصل مقطوع به ، وأبعده : لا يستند إلى علم ولا
ظن . مثال المقطوع به : لو ثبت مثلاً كون النية شرطاً في
التييم ، لكان الوضوء في معناه قطعياً . ومثال الآخر : قول
الحنفي - لبني النبة - طهارة أشباه إزالة النجاسة ، فهذا
طردا . " ⁽¹⁾

حكم قياس الشبيه :

اعلم أن قياس الشبيه لا يصار إليه مع إمكان القياس
بالعلة . وحکى الإجماع على هذا القاضي أبو بكر والباقلاني
والزركشي وغيرهم ⁽²⁾ . وقد اختلف العلماء في حكمه على
مذاهب :

القول الأول : أنه ليس بحجة ، والتعليق به باطل . وهو
قول الحنفية ، وإليه ذهب القاضي أبو بكر ، وأبو اسحاق
الشيرازي ، والصيرفي ، والباقلاني . واحتجوا بأن الوصف
الشبيهي ليس بمناسب ، وما ليس بمناسب لا يعلل به اتفاقاً
، فحينئذ فالشبيه لا يكون مثبتاً للعلية ، فلا يحتاج به .

القول الثاني : أنه حجة . وهو قول أكثر الفقهاء ، وذلك
أنه يغدو ظن العلية فوجب العمل به . ونوقش القول الأول :
أن الذي لا يعلل به اتفاقاً هو الوصف الذي لا مناسبة فيه
أصلاً لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ما اشتتمل عليه ، والوصف
الشبيهي فيه مناسبة بالتبع ، وذلك أن الحكم لا بد فيه من علة
، وإن العلة إما تكون مناسبة أو غير مناسبة ، وغير المناسب

⁽¹⁾ البرهان (2/54) بتصريف

⁽²⁾ انظر البحر المحيط (5/234)، والإيهاج (3/69)، وشرح الكوكب المنير (4/190).

إن كان مستلزمًا للمناسب فلا شك أن إسناد الحكم إلى هذا الوصف أقوى من ميله إلى إسناده إلى غيره؛ وهذا يفيد غلبة الظن، فوجب العمل به. قال ابن تيمية: "من قال: ليس بحجة، فقد يحكم فيه بحكم ثالث مأخوذه من الأصلين، وهو طريقة الشبهين، فيعطيه بعض حكم هذا وبعض حكم هذا ... وطريقة الشبهين ينكرها كثير من أصحاب الشافعى وأحمد، وهو مقتضى قول من يقول بغلبة الاشتباہ ويعتبر للحادثة معيناً ... والأشبه أنه إن أمكن استعمال الشبهين، وإنما الحق بأشباههما به⁽¹⁾".

واختلف القائلون بحجته بماذا يعتبر الشبه، على أقوال

الأول : يعتبر الشبه في الحكم . وهو مذهب الشافعية ، وأكثر الحنابلة . مثاله : إلحاق العبد المقتول بسائر الأموال المملوكة في لزوم قيمته على القاتل ، بجامع أن كل واحد منهما يباع ويشتري .

الثاني : يعتبر الشبه في الصورة دون الحكم وهو مذهب الحنفية ورواية عن أحمد ، كقياس الخيل على البغال والحمير في سقوط الزكاة ، وكقياس الحنفية في حرمة لحم الخيل على لحم الحمير ، وقياسهم قتل الحر بالعبد . وعن أحمد قال بوجوب الجلوس في التشهد الأول ، لأنه أحد الجلوسين في تشهد الصلاة ، فوجب كالتشهد الآخر.

الثالث : اعتباره فيما علب على الظن أنه مناط للحكم ، لأن يطن أنه مستلزم لعلة الحكم . قال الرازى : " والحق : أنه متى حصلت المشابهة . فيما يطن أنه علة الحكم ، أو مستلزم لما هو علة له : صح القياس . سواء كان ذلك في الصورة أو في الحكم "⁽²⁾ .

الرابع : اعتبار قياس غلبة الأشباه دون غيره . قال الشافعى في الأم : " والقياس قياسان : أحدهما ، يكون في مثل معنى الأصل ، فذلك الذي لا يحل لأحد خلافه . ثم قياس أن يشبه الشيء بالشيء من الأصل ، والشيء من الأصل غيره ، فيشبه هذا بهذا الأصل ، ويشبه غيره بالأصل غيره . قال الشافعى - رحمة الله تعالى - : وموضع الصواب فيه عندنا . والله تعالى أعلم . أن ينظر ، فأيهما كان أولى بشبهه صيره إليه . إن أشبه أحدهما في خصلتين والآخر في خصلة

⁽¹⁾ المسودة (386).

⁽²⁾ المحصول (5/203).

،الحقه بالذى هو أشبه في خصلتين " اه⁽¹⁾ . والفرق بين المناسب والشبه أن صلاحية الشبه لما يترتب عليه من الأحكام لا يدركها العقل لو قدر عدم ورود الشع ، فاشتراط النية في الطهارة ولو لم يرد بها الشرع في التيمم لم يدركها العقل .

أما المناسب فإن صلاحيته لما يترتب عليه من الأحكام يدركها العقل لو لم يرد الشرع باعتبارها . فالعقل قبل تحريم الخمر يدرك أن تحريمه مناسب لصيانة العقول ، فقد حرم قيس بن عاصم المنقري الخمر في جاهليته قبل الإسلام وذلك أنه سكر يوماً فبعث بنات محرم منه فهربت منه ، فلما أصبح قيل له في ذلك فقال :

رأيت الخمر منقصةً وفيها مقابح تفضح الرجل الكريما فلا والله أشربها حياتي وأبداً سقيما⁽²⁾

المسلك السابع : الدوران⁽³⁾

والدوران في اللغة مصدر دار دورانا إذا تحرك حركة دورية كالدولاب والرحا . ومنه دور العمامة ودور الخيل .⁽⁴⁾ وفي الاصطلاح : هو وجود الحكم مع وجود الوصف ، وانعدام الحكم مع انعدام الوصف .

وسماه الأدمي وابن الحاجب " بالطرد والعكس " لكونه بمعناه ، والطرد في الاصطلاح : الملازمة في الثبوت ، والعكس : الملازمة في الانتفاء . ويسمى " بالجريان " ويسمى " بالسلب والوجود " . قال الجويني : " ذهب كل من يعزى إليه الجدل إلى أنه أقوى ما يثبت به العلل . "⁽⁵⁾ والدوران يقع على وجهين :

أحدهما : أن يقع في صورة واحدة . ومثاله : الإسكار في العصير ، فإن العصير قبل أن يوجد الإسكار فيه كان حلالاً ، فلما حدث السكر حرم ، فلما زال الإسكار وصار حلاً صار حلالاً . فدوران التحريم مع الإسكار وجوداً وعدماً .

⁰¹ الأم (7/156).

⁰² البداية والنهاية (8/31)، ونشر الورود على مراقي السعود (2/511).

⁰³ المستصنfi (2/307) ، المحصول (5/207) ، الأدمي (5/331) ، الروضة (3/286) ، فوائح الرحموت (2/529) ، الإبهاج (3/72) ، شرح العضد (2/245) ، البحر المحيط (5/243) ، شفاء الغليل (266) ؛ تهذيب الأسنو (3/107) ، إرشاد الفحول (2/200) ، شرح الكوكب المنير (4/191) ، نفائس الأصول (8/3339) ؛ نشر الورود على مراقي السعود (2/516) ، مذكرة أصول الفقه (260) ؛ الخلاف اللغطي عند الأصوليين (2/146).

⁰⁴ انظر : لسان العرب (5/382) ، مختار القاموس (221).

⁰⁵ البرهان (2/44).

الثاني : أن يقع في صورتين . كوجوب الزكاة في الحلي لكونه أحد النقدين ، وعدم النقدية في الثياب وغيرها من العروض ي عدم فيها الحكم وهو وجوب الزكاة . فصار الدوران في صورتين وهو الوجود في النقد ، والعدم في غير النقد . قال الطوفى : " لكنّ الدوران في صورة أقوى منه في صورتين ، على ما هو مدرك ضرورة أو نظراً أو ظاهراً " ⁽¹⁾ .

واختلف الأصوليون في إفادة الدوران للعلة ، على أقوال :

أحداها : أنه يفيد العلية قطعاً ، وهذا قال به بعض المعتزلة .

الثاني : أنه لا يفيد العلية لا قطعاً ولا طناً . وهذا اختيار الغزالى والأمدى وأبن الحاجب وغيرهم .

واحتاجوا أنه لا يفيد التعليل أصلاً لأنّه يحتمل أن يكون الوصف ملازماً للعلة ، أو جزءاً من أجزائها كرائحة الخمر يزول التحرير بزوالها ، ويوجد بوجودها وليس بعلة . فإذا كان الدوران قد يوجد من غير أن يكون علة دل ذلك على عدم دلالته على العلية .

وقالوا أيضاً : بأن وجود الحكم عند وجود الوصف طرد محض غير مؤثر ، وأما الانعكاس وهو انتفاء الحكم عن انتفاء الوصف فإنه ليس شرطاً ولا يعتبر في العلل الشرعية عند جماهير الأصوليين . وعليه لا ينبغي الاعتماد على الدوران . قال الباقلانى : " لا يجوز التعلق بالطرد والعكس في محاولة إثبات العلة ، فإن الطرد لا يعم في صورة الخلاف على وفاق إذ لو كان يعم لما ثبت الخلاف في المحل الذي يدعى الطارد الطرد فيه ، والعكس ليس شرطاً في العلة التي تجري دليلاً وعلامة " ⁽²⁾ .

الثالث : أنه يفيد طن العلية ، بشرط عدم المزاحم . وهذا هو مذهب الجمهور . وذلك أن العلة الشرعية لا توجب الحكم بذاتها ، وإنما هي إمارة ، فإذا دار الوصف مع الحكم غلب على الطعن كونه معرفاً له وينزل بمنزلة الوصف المومأ إليه بأن يكون علة وإن خلا عن المناسبة . ومثل هذا : لو دُعى رجل باسم فغضب ، ودُعى بغيره لم يغضب ، وتكرر ذلك منه دل على أن هذا الاسم سبب الغضب .
وأما من قال أنه لا يفيد التعليل أصلاً فالجواب عن ذلك

⁰¹ شرح الكوكب المنير (4/192).
⁰² البرهان في أصول الفقه (2/44).

أن صلاحية الشيء للتعليل لا يلزم أن يعلل به إذ قد يمتنع ذلك لمعارضة ما هو أولى منه . والنقص برأحة الخمر يدفعه القيد الذي ذكره أهل الأصول وهو أنهم جعلوا الوصف في مسلك الدوران يشترط فيه المناسبة أو احتمالها ، فإن كان طرداً محضًا علم قطعاً أنه غير العلة ولو دار معه الحكم وجوداً وعدماً كرأحة الخمر المذكورة .

والجواب عن الثاني : أنها حجة ضعيفة وذلك إن كان كل من الطرد والعكس لا يؤثر منفرداً ، لا يمنع من تأثيرها مجتمعين ، لأن المجموع يفيد ما لا يفيده الإفراد ، فالاحتياج بمجموع الأمرين . وقد روى عن الإمام أحمد اعتبار العكس عن العلة ، حيث قال : ” لا تكون العلة علة حتى يقبل الحكم بإقبالها ويدبر بادبارها ” ⁽¹⁾ .

المسلك السابع : الطرد ⁽²⁾

ويسمى بالدوران الوجودي ، وهو مقارنة الحكم للوصف بلا مناسبة لا بالذات ولا بالتبع في جميع الصور ما عدا الصورة المتنازع فيها . وهو أضعف المسالك في الدالة على العلة .

والفرق بينه وبين الدوران ، أن الدوران عبارة عن الملازمة وجوداً وعدماً . والطرد هو الملازمة في الوجود دون العدم . ويشترط في الطرد ألا يكون الوصف مناسباً بالذات ولا بالتبع إذ لو كان مناسباً بالذات لكان قياس علة ، ولو كان مناسباً بالتبع لكان قياس شبه . مثاله قول بعضهم : الخل مائع لا يبني على مثله القنطر ، ولا يصاد منه السمك ، ولا ينبت فيه الزرع فلا تزال به النجاسة كالدهن . وكأنه علل إزالة النجاسة بالماء بأنه تبني القنطرة على جنسه ، واحترز من الماء القليل . وهذا وصف طردي ليس بعلة .

اختلف الأصوليون في إفادة الطرد للعلية : فمن قال من العلماء بعدم حجية الدوران ، قال بعدم حجية الطرد من طريق الأولى .

ومن قال بحجية الدوران اختلفوا في حجية الطرد :

أولاً : أنه حجة وهذا قول طوائف من أصحاب أبي حنيفة ، وإليه مال الرازи وجزم به البيضاوي . وحاجتهم : أن وجود الحكم مع الوصف في جميع الصور ما عدا صورة النزاع غالب على الظن أن يكون الوصف علة إلحاقاً للنادر بالأغلب ، فلو

⁰¹ شرح الروضة لابن بدران (2/289).

⁰² المحصول(5/221)، المحلي على جمع الجوامع (2/291)، البرهان (2/23)، البحر المحيط (5/248)، الإيهاج (3/78)، الروضة(2)، شرح الكوكب المنير (4/195)، إرشاد الفحول (2/198)، تهذيب شرح الأسنوي (3/197)، نشر الورود على مراقي السعود (2/519)، مذكرة أصول الفقه (262).

لم يجعل لهذا الوصف علة للحكم لخلا الحكم عن العلة ، فيخلوا عن المصلحة ، وهذا خلاف ما ثبت بالاستقراء من أن كل حكم لا يخلوا عن مصلحة . وحيث ثبتت عليه في غير المتنازع فيه ثبتت العلية في المتنازع فيه كذلك إلحاقاً بالأغلب .

الثاني : ذهب بعضهم إلى أنه ليس بحجة مطلقاً ، وهو مذهب أكثر الأصوليين . واحتجوا بأن الصحابة - رضوان الله عليهم - لم يثبت عنهم الاعتماد عليه ، بل كانوا يأبونه ولا يرونه ولو كانطرد مناطاً لأحكام الله تعالى لما أهملوه وعطلوه ، والمنقول عنهم هو العمل بالمناسب فقط . وقالوا أيضاً : بأن ما لا يشتمل على مصلحة ولا درء مفسدة يجب ألا يعتبر .

وقالوا أيضاً : أنطرد هو وجود الحكم مع وجود الوصف وهذا معناه سلامه الوصف من النقص ، وانتفاء النقص ليس بدليل على الصحة ؛ لأن السلامه من مانع واحد لا تستلزم السلامه من كل الموانع ، إذ أن صحة العلة حكم والأحكام إنما تثبت صحتها بدليل الصحة لا بانتفاء المفسد ، وبوجود المقتضى لا بانتفاء المانع كعدالة الشاهد والراوي إنما تثبت بحصول المعدل لا بانتفاء الجارح ، وكذلك العلة .
وقول القائل هذه العلة صحيحة إذ لا دليل على فساده ، معارض بقول الخصم هي فاسدة إذ لا دليل على صحتها .
وقول القائل : إن ثبوت حكم العلة معها واقترانه بها دليل على كونها علة ، ليس بدليل على صحة العلة وذلك أن الحكم قد يقترن به بما ليس بعلة كاقتراض تحرير الخمر بلونها وطعمها وريتها وإنما العلة الإسكار . وقولكم إلحاق النادر بالغالب ما هو إلا إثباتطرد بالطرد . فالقائل بالطرد يستند إلى ضرب من الطعن وهو حصول التكرار والصورة الواحدة لا تكرار فيها .

قال ابن النجاشي : "وليس طرد دليلاً وحده عند الأئمة الأربع وغيرهم لأنه لا يفيد علمًا ولا طناء ، فهو تحكم ... وبالغ والباقياني فقال : من طرد عن غرر فجاهل ، ومن مارس الشريعة واستجاشه فهارئ بالشريعة " ⁽¹⁾ .

الثالث : قول الكرخي : هو مقبول جدًا ، ولا يسوع التعويل عليه عملاً ، ولا الفتوى به . وهذا القول ضعيف ، بل متناقض كما قال إمام الحرمين ، فليس في أبواب الجدل ما يسوع استعماله في النظر مع الاعتراف بأنه لا يصح أن يكون

⁽¹⁾ البرهان (2/25)، شرح الكوكب المنير (4/198).

مناطاً للحكم .

والفرق بين الطرد والشبه أن الطرد عهد من الشارع عدم الالتفات إليه مع عدم وجود المناسبة ، وأما الشبه فإنه يعدم فيه الوقوف على مناسبة ولكن عهد من الشارع الإعتبار له في بعض الأمور.

المسلك الثامن : تنقح المناط (١)

بعض الأصوليين عده من مسالك العلة .

التنقح في اللغة : التهذيب والتمييز والتخلص ، فقولك : كلام منقح ، أي لا حشو فيه. ونقح الشاعر القصيدة إذا هذبها وخلصها من الآيات التي لا دخل لها بالموضوع^٢ .

والمناط : هو في الأصل مصدر ميمي بمعنى اسم المكان . وهو مكان النوط الذي هو التعليق والإلصاق ، ومنه "ذات أنواط" شجرة كانوا في الجاهلية يعلقون فيها سلاحهم^٣ . وتسمى مناطاً ، لأن الشارع علق الحكم وربطه بها . قال ابن دقيق العيد : " وتعيرهم بالمناط عن العلة من باب المجاز اللغوي ، لأن الحكم لما عُلّق بها كان كالشيء المحسوس الذي تعلق بيته " ^(٤) .

أما في اصطلاح الأصوليين ، فتنقح المناط : هو تهذيب العلة مما علق بها من الأوصاف التي لا مدخل لها في العلية . قال ابن تيميه : " هو أن ينص الشارع على الحكم عقب أوصاف يُعرف فيها ما يصلح للتعليق وما لا يصلح ، فينقح المجتهد الصالح ويلغى ما سواه^(٥)" . مثاله : حديث الأعرابي

الذي قال فيه " واقتت أهلي في نهار رمضان ... فقال له النبي ﷺ أعتق رقبة "^(٦) . فينظر المجتهد إلى النص ويزيل الأوصاف التي لا علاقة لها بالعلة ، تكون المجامع أعرابياً وكون الموطوئة زوجة ، والواقعة حصلت في المدينة وفي رمضان من تلك السنة بعينها ، فهذه الأوصاف ملغاة لا تأثير لها في إيجاب الكفاررة . ويبقى بعض الأوصاف مطعوناً وذلك لأنه متعدد بين الطردي والمناسب فيقع الخلاف في تعين العلة ، فهل الواقع عمداً في نهار رمضان هو علة الحكم ،

^١ المستصنفي (2/231) ، فوائق الرحموت () ، البحر المحيط (5/229) ، المحصول (3/80) ، الإبهاج (3/255) ، شر الورود (2/522) ، شرح الأسنوبي (3/119) ، شرح الكوكب المنير (4/200) ، إرشاد الفحول (2/202) ، التلويح على التوضيح (2/580) ، "المسودة" (387) ، "شفاء الغليل" (412) ، "المحلى على جمع الجواب" (2/292) ، "الإيضاح لقوانين الاصطلاح" (65) ، "الموافقات" (4/64) ، الروضة (2/232) ، الآمدي (3/335) ، الوجيز في أصول الفقه (216) ، المذكورة في أصول الفقة (244).

^٢ "لسان العرب" (3/464) ، "مخترالقاموس" (615).

^٣ "اللسان" (9/297).

^٤ البحر المحيط (5/255).

^٥ المسودة (387).

^٦ سبق تحريره.

فلا كفاررة إلا بخصوص الجماع ، وذلك أن النفس لا تنزجر عن الجماع عند هيحان الشهوة بمجرد وازع الدين فيحتاج إلى كفاررة رادعة بخلاف المفطرات الأخرى ، وهذا هو مذهب الشافعية والحنابلة . أما أن العلة هي انتهاك حرمة رمضان عمداً بتناول المفطر المفسد للصوم ، وعليه فتحب الكفاررة بالإفطار في رمضان ، سواء كان بجماع أو بأكل أو بشرب ونحوه من المفطرات .

وقال الزركشي هو : إلحاقي الفرع بالأصل بإلغاء الفارق ، بأن يقال : لا فرق بين الأصل والفرع إلا كذا وكذا ، وذلك لا مدخل له في الحكم البتة فيلزم اشتراكهما في الحكم لاشتراكهما في الموجب له ، كقياس الأمة على العبد في السراية ، فإنه لا فارق بينهما إلا الذكرة ، وهذا الفارق ملغي بالإجماع ، إذ لا مدخل له في العلية " ⁽¹⁾ وإلغاء الفارق هذا يسمى بأسماء مختلفة : يسمى " بمفهوم الموافقة " ، " وفحوى الخطاب " ، " وقياس في معنى الأصل " وهو أن يجمع بين الأصل والفرع بتنفي الفارق ، ويسمى كذلك " تتنقح المناط ".

وسماه الحنفية بالاستدلال ويفرقون بينه وبين القياس بأن يخصوا اسم القياس بما يكون إلحاقي فيه بإلغاء الفارق الذي يفيد القطع حتى اجروه مجرى القطعيات في النسخ به ونسخه ، ولم يجوزوا نسخه بخبر الواحد . والحق أن تنقح المناط قياس خاص مندرج تحت مطلق القياس ⁽²⁾ .

ويمكن أن يقال أن تنقح المناط هو بعينه مسلك السير والتقطيع . ولكن هناك فرق بينهما ، فإن تنقح المناط : يكون حيث دل نص على مناط الحكم ، ولكنه غير مهذب ولا خالص مما دخل له في العلية ، وأما السير والتقطيع : فيكون حيث لا يوجد نص أصلاً على مناط الحكم ، ويراد التوصل به إلى معرفة العلة لا إلى تهديبها ⁽³⁾ .

قال الغزالى : " تنقح المناط يقول به أكثر منكري القياس ، ولا نعرف بين الأمة خلافاً في جوازه .

ونازعه العبدري : بأن الخلاف فيه ثابت بين من يثبت القياس وينكره ، لرجوعه إلى القياس . وقال الأبياري : هو خارج عن القياس ، وكأنه يرجع إلى تأويل الطواهر ، ولهذا قال به أبو حنيفة مع إنكاره القياس في الكفارات ⁽⁴⁾ .

⁰¹ البحر المحيط (5/256). انظر الغزالى

⁰² انظر الإبهاج (3/81)، المسودة (393)

⁰³ علم أصول الفقه (79)، أصول الفقه الإسلامي (2/693).

⁰⁴ انظر البحر المحيط (5/256)، والموافقات (4/69)، والمسودة (387).

ومن الاصطلاحات الأصولية : تحقيق المناط ، و تحرير المناط .

تحقيق المناط : وهو نوعان:

الأول : وهو الذي لا خلاف فيه بين الأمة في قبوله ، وهو أن توكن القاعدة الكلية متفقة عليها أو منصوص عليها فيجتهد المجتهد في تحقيقها في الفرع . كقوله تعالى : " فجزاء مثل ما قتل من النعم "[المائدة: ١٤٤] فالقاعدة الكلية وجوب المثلية ، فيجتهد في البقرة مثلاً بأنها مثل الحمار الوحشي ، والعنز مثلاً الغزال ، والعناق مثلاً للأرنبي . ومنه الاجتهاد في القبلة ، فالتوجه إلى لا قبلة قاعدة كلية سند لها قوله تعالى [وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره][البقرة: ١٤٤] فالقاعدة الكلية وجوب التوجه إلى القبلة ثم أن المجتهد يجتهد في تحقيق القبلة^(١). واعتبار هذا النوع من تحقيق المناط فيه مسامحة ، قال الشنقيطي: " والناط هنا ليس بمعناه الاصطلاحي لأنه ليس المراد به العلة ، وإنما المراد به النص العام وتطبيق النص في أفراده هو هذا النوع من تحقيق المناط "^(٢).

النوع الثاني : وهو المقصود في الاصطلاح : أن يتافق على علية وصف - بنص أو إجماع أو غيرها من طرق استنباط العلة . فيتحقق المجتهد وجودها في الفرع . فتحقيق هو النظر والبحث عن وجود علة الأصل بعد ثبوتها ومعرفتها في الفرع^(٣) . مثاله كتحقيق أن علة اعتزال النساء في المحيض هو الأذى ، فيننظر المجتهد في تحقيق هذه العلة في النفاس فإذا رأها موجودة فيه أجرى القياس على الفرع . ولا يعتبر تحقيق المناط مسلك من مسالك العلة وذلك أن العلة ثابتة بالنص أو الاستنباط فيجب على المجتهد تحقيق العلة في المسكون عنه بالمنطوق .

تحرير المناط : هو الاجتهاد في استخراج علة الحكم التي دل النص أو الإجماع عليه من غير تعرض لبيان علته لا بالصراحة ولا بالإيماء^(٤) . وذلك بأتياع أي مسلك من مسالك العلة . مثاله : قوله : [لا تبيعوا البر بالبر إلا مثلاً بمثل]^(٥) فلم يتعرض النص على علة تحريم بيع البر بالبر ، هل هو الطعم أو القوت أو الكيل ؟ فيبحث المجتهد عن وصف

^(١) انظر المواقف (٤/٦٥)، والروضة (٢/٢٣٠).

^(٢) مذكرة أصول الفقة (٢٤٤).

^(٣) الوجيز في أصول الفقة (٢١٨).

^(٤) انظر البحر المحيط (٥/٢٥٧)، الابهاج (٣/٨٣)، التقرير والتحبير (١٩٣/٣)، روضة الناظر (٢/٢٣٤).

^(٥) سبق تحريره

مناسب يحكم عليه بأنه علة في تحريم بيع البر بالبر ، وذلك بالطرق التي يتوصل بها إلى معرفة العلة غير المنصوص عليها . فهنا المحتهد أخرج العلة من خفاء ، ولذلك سُمي تحرير المناط .

مسلكين فاسدين لا يصح اعتبارهما من مسالك العلة⁽¹⁾

المسلك الأول : الاستدلال على العلية بعدم وجود دليل على عدم العلية . مثل أن يقال : هذا الوصف علة لأنه لا دليل يدل على عدم علية ، لأنه إذا انتفى الدليل على عدم علية ثبت كونه علة للزوم انتفاء المدلول بانتفاء الدليل ، ومتى انتفى عدم العلية ثبتت العلية لأنهما نقىضان ، والنقيضان لا يرتفعان ولا يجتمعان . وقالوا أيضاً : أن هذا كالمعجزة فإنها دلت على صدق الرسول ﷺ للعجز عن معارضتها .

وأجيب عن الأول : أن هذا معارض بمثله ، فيقال هذا الوصف ليس بعلة لأنه لا دليل يدل على العلية ، فتنقض العلية لأنهما نقىضان ، والنقيضان لا يرتفعان . ويقال عن الثاني : أن العجز في المعجزة من جميع الخلق والعجز هنا من خصوص الخصم وبينهما فرق كبير .

المسلك الثاني : الاستدلال على العلية بكونه محققاً للقياس المأمور به في قوله تعالى ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أَوْلَى الْأَبْصَار﴾ [الحشر:2] . مثل أن يقال : هذا الوصف على تقدير علية يتأنى معه العمل بالقياس المأمور به ، وعلى تقدير عدم علية لا يتأنى معه ذلك ، فوجب أن يكون علة لتمكن الإتيان معه بالمأمور به .

وأجيب عن هذا : أنه يلزم الدور ، وذلك أنه بمقتضى هذا الطريق أن ثبوت العلة متوقفة على القياس ، وعلوم أن القياس متوقف على ثبوت العلة ، فما لم تتحقق العلة لا يتحقق القياس ، فتوقف كل منهما على الآخر وهذا محال .

⁽¹⁾ البحر(5/258)،الابهاج (3/84)،تهذيب شرح الأسنوي (3/123)،نشر الورود(2/525)،والمحصول (5/233).

المبحث الرابع : مسائل متعلقة بالعلة :

المسألة الأولى: تعليل بالعلة القاصرة المستنبطة :
العلة القاصرة الثابتة بنص أو إجماع فأطبق العلماء
كافه على جواز التعليل بها خلافاً للقاضي عبدالوهاب⁽¹⁾
 وإنما الخلاف في العلة القاصرة المستنبطة فهل يجوز
التعليق بها أما لا ؟

فذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد إلى جواز التعليل
بالقاصرة المستنبطة ، ومنع ذلك أبو حنيفة .
واحتاج أبو حنيفة لقوله بما يلي :

أولاً : أن القاصرة لا فائدة فيها ، وما لا فائدة فيه كان
عبيداً لا يرد الشرع به ، لأن الفائدة من العلة التوسل بها إلى
معرفة الحكم وهي مفقودة هنا .

ثانياً : أن الأصل أن لا يعمل بالطن لأنه جهل ورجم
بالطن لقوله تعالى : « وإن الطن لا يعني من الحق شيئاً »
[النجم: 28] وإنما جوز في العلة المتعدية وذلك لأن فيها
فائدة ، وهي التوسل بها إلى معرفة الحكم في غير محل
النص ، وهذه الفائدة لا توجد في القاصرة فتبقى على
الأصل لا عمل بها .

ثالثاً : العلة الشرعية أماره ، فلا بد أن تكون كافية عن
شيء ، والعلة القاصرة لا تكشف عن شيء من الأحكام . فلا
تكون علة .

ويمكن الرد على هذه الأقوال :

أولاً : لا نسلم أن ليس هناك فائدة ؟ بل منها فوائد ،
منها :

1. أنها تقوي الحكم بإظهار حكمته ، إذ بالتعليق تعرف
الحكمة ، وأن الحكم على وفق الحكمة والمصلحة ، وهذا
أدعى إلى القبول والطمأنينة والانقياد . فمثلاً : المسح على
الخفين الحكمة منه دفع المشقة وإن لم يقس عليه غيره .

2. بالعلة القاصرة يعلم بسببيها امتناع القياس لكون
الحكم قاصر على محله . ومن ذلك جعل شهادة خزيمة
كشهادة رجلين لعلة سبقه إلى ذلك النوع من تصديقه ١

3. أن النص يزداد قوة بها ، فيصيران كدليلين يتقوى كل
منهما بالآخر .⁽²⁾

ثانياً : أنها تفيد الطن الراجح في صحة الحكم ، والطن

⁽¹⁾ انظر المحلى على جمع الجواع (2/241)، إرشاد الفحول (163)، المسودة في أصول الفقه (411).

⁽²⁾ المحصول للرازي (5/313)، روضة الناطر (315)، شرح الكوكب المنير (4/56).

الراجح يعمل به ، فلا يكون مخالفًا للآلية .

ثالثاً : قولهم العلة القاصرة لا تكشف عن شيء من الأحكام لا يسلم لهم ؛ بل تكشف عن الممنع من استعمال القياس. وبهذا يتبيّن أن الأرجح جواز التعليل بها مع منع القياس بها . والله أعلم

قال ابن تيمية: "والعلة المستنبطة لابد من دليل يدل على صحتها ، وذلك الدليل هو كونها مؤثرة في الحكم ، وسلامتها على الأصول من نقض أو معارضته¹ . كما أن العلة المستنبطة لا يجوز تخصيصها إلا بعلة مانعة ، مع بيان العلة المخصوصة ، فلا يجوز تخصيصها إلا لفوات شرط أو وجود مانع أو ما عالم أنه مستثنى تعديلاً ، فإن تخصيصها بغير علة مانعة مبطل لكونها علة. وأما المنصوصة فيجوز تخصيصها لعلة مانعة ، أو دليل مخصص . قال ابن تيمية : " الذي يظهر في تخصيص العلة أن تخصيصها يدل على فسادها ؛ إلا أن يكون لعلة مانعة ، فإنه إذا كان لعلة مانعة فهذا في الحقيقة ليس تخصيصاً ، وإنما عدم المانع شرط في حكمها ، فإن كان التخصيص بدليل ولم يظهر بين صورة التخصيص وبين غيره فرق مؤثر: فإن كانت العلة مستنبطة بطلت ، وكان قيام الدليل على انتفاء الحكم عنها دليلاً على فسادها ، وإن كانت العلة منصوصة وجب العمل بمقتضى عمومها إلا في كل موضع يعلم أنه مستثنى بمعنى النص الآخر"² .

المسألة الثانية: تعليق الحكم بالحكمة :

اختلف الأصوليون في جواز تعلييل الحكم بالحكمة المقصدودة من تشريع الحكم ، على أقوال :

القول الأول : لا يجوز التعلييل بالحكمة مطلقاً ، سواء كانت منضبطة أو غير منضبطة ، ظاهرة أو خفية ، وهو قول أكثر الأصوليين ، وعللوا ذلك : بأن تعلييل الحكم بالحكمة من الأمور الخفية التي يتغدر فيها تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع ، وهي الفائدة المرجوة من التعلييل .

القول الثاني : الجواز مطلقاً . وهو اختيار الرازي والبيضاوي . واحتاج أصحاب هذا الرأي بأن الحكم هي مقصدودة الشارع من شرع الحكم ، وجواز التعلييل بالوصف المشتمل عليها إنما هو من أجل تلك الحكم ، فإذا لم يصح

¹ المسودة (386)

² المسودة (414)

التعليق بنفس الحكمة لم يصح التعليل بالوصف المشتمل عليها من باب أولى .

القول الثالث : التفصيل ، فيجوز التعليل بالحكمة الظاهرة المنضبطة ، ولا يجوز التعليل بها أن كانت مضطربة أو خفية . وهو اختيار الآمدي وهو أرجح الأقوال ، وذلك أن الحكمة هي المقصودة من شرع الحكم ف فهي أولى بالتعليق من الوصف الظاهر المنضبطة ؛ لأن الوصف وسيلة إلى العلم بوجود الحكمة .

أما الحكمة المضطربة الخفية فلا يعلل بها لأنه يتعدز فيها معرفة العلة إلا بعسر وحرج ، والحرج منتفي من الدين

المسألة الثالثة : تعليق بالوصف المركب⁽¹⁾ : اختلف العلماء في تعليل الحكم بالوصف المركب من أجزاء متعددة بحيث لا يستقل كل واحد منها بالعلية ، كالقتل العمد العدوان . على أقوال :

القول الأول : لا يجوز التعليل بالوصف المركب من أجزاء .

واحتاجوا على ذلك بقولهم : لو صح التعليل بالوصف المركب ، فإنما أن تكون العلية قائمة بمجموع الأجزاء ، أو قائمة بكل واحد منها ، أو قائمة بواحد غير معين أو بواحد معين . والكل باطل ؛ لأن قيام العلية بجزء معين يجعل ذلك الجزء المعين هو العلة ، فتكون العلة مفردة لا مركبة وهو خلاف المفروض .

وقيام العلية بجزء غير معين باطل ؛ لأن العلية وصف موجود والواحد بعينه لا وجود له ، وغير الوجود لا يصح أن يقوم ببه الموجود . ولا يصح أن تكون العلة قائمة بالمجموع بمعنى أن كل جزء يقوم به جزء من العلية ؛ لأن ذلك يوجب قيام المتشد بالمتعدد ، أو اتحاد المتعدد وهو قلب الحقائق .

وقالوا أيضاً : لو صح التعليل بالوصف المركب ، لكان عدم كل جزء علة لعدم العلية ؛ لأن العلية كما تنعدم بانعدام الأجزاء كذلك بانعدام ، كذلك بانعدام كل واحد من هذه الأجزاء ، ولو كان عدم كل جزء علة لعدم العلية للزم النقص أو تحصيل حاصل وكل منهما باطل ، فالتعليق بالوصف المركب باطل .

القول الثاني : يجوز التعليل بالوصف المركب من أجزاء

⁽¹⁾ المحصول (5/305)؛ الآمدي (3/234)؛ الإبهاج (3/148)؛ تهذيب شرح الأستوي (3/162)؛ البحر (2/154)؛ نفائش الأصول (8/3522)؛ الخلاف اللغطي (2/154).

· وهو قول الجمهور .

وقالوا : أن الوصف المركب من أجزاء قد يكون مناسباً للحكم ، وقد يدور مع الحكم وجوداً وعدماً ، فوجب أن تثبت عليه بذلك كالوصف المفرد ؛ لأن كلا من المناسبة ، والدوران طريق من الطرق المثبتة لعليمة الوصف .

القول الثالث : ذكره الرازى في المحسول عن الشيخ أبي إسحاق الشيرازي عن بعضهم أنه قال : لا يجوز أن تزيد الأوصاف على سبعة⁽¹⁾ بحيث لو زادت عن سبعة أوصاف فإنه لا يجوز التعليل بالوصف المركب . وقال الرازى لا أعرف لهذا القول حجة . وقد أنكر ابن قدامة هذا الحصر في الروضة⁽²⁾ . وذكر بعض العلماء⁽³⁾ أن حجة هؤلاء هو الاستقراء والتتبع ؛ بحيث أنه ثبت بالاستقراء أن أجزاء الوصف هي سبعة فقط ، وإن زاد على ذلك فلا يجوز التعليل به . مثال ذلك : قول الشافعية : من كان بقرب مصر يحب عليه الحضور لصلاة الجمعة : إذا سمع النداء ، حر ، مسلم ، صحيح ، مقيم ، في موطن يبلغه النداء ، في موضع تصح فيه الجمعة فهو كالمقيم في مصر ، وهذا يتضمن سبعة أوصاف .

والحقيقة أن الخلاف في هذه المسألة خلاف لا يضر إذ هو خلاف لفظي ، فكل من المجيزين والمانعين اتفقوا على أن الوصف المركب لا بد له من علة ، ولكن اختلفوا هل جميع الأوصاف علة كما هو قول الجمهور ، أو أن التعليل تعلق بوصف واحد وبباقي الأوصاف شرطياً لذلك الوصف . فالكل قال بعلة الوصف المركب فصار الخلاف لفظي .

المسألة الرابعة : التعليل بالوصف العدمي⁽⁴⁾ :

اتفق الأصوليون على جواز تعليل الحكم العدمي بالوصف العدمي . كتعليق : عدم نفاذ تصرفات المجنون بعدم العقل .

وأتفقوا أيضاً على جواز تعليل الحكم الوجودي بالوصف الوجودي . كتعليق : تحريم شرب المسكر بالإسكار .

وأتفقوا أيضاً على جواز تعليل الحكم العدمي بالوصف الوجودي . كتعليق : عدم قبول الشهادة بالفسق .

واختلفوا في تعليل الحكم الوجودي بالوصف العدمي ، على قولين :

القول الأول : الجواز ، وهو قول أكثر الأصوليين ،

⁰¹ (5/308)

⁰² (2/314).

⁰³ انظر الخلاف اللغطي (2/155)

⁰⁴ المحسول (5/295)؛ الأدمي (3/228)؛ الإبهاج (3/141)؛ شرح الكوكب المنير (4/47)؛ نشر الورود (2/465).

واستدلوا على ذلك : بأن الحكم الوجودي قد يدور مع الوصف العدمي وجوداً وعدماً ، فثبت بذلك علته ؛ لأن الدوران طريق من طرق العلة . مثاله : قوله : صربت العبد لعدم امثاله ، ولم أسلم على فلان لعدم رؤيته ونحو ذلك .

القول الثاني : المنع ، وهو اختيار بعض الأصوليين كالآمدي وأبن الحاجب ، واستدلوا على ذلك : بأن العدمي خفي وغير تميّز وشروط العلة أن تكون ظاهرة متميزة . ونوقش هذا الاستدلال بأن العدمي يكون ظاهراً ظهوراً لا خفاء فيه ، ويدل على ذلك إجماع العلماء على تعليل العدمي بالعدمي ، ولو كان العدمي غير ظاهر لما جاز التعليل به أصلاً . والأعدام التي لا تتميز هي الأعدام المطلقة وليس الكلام فيها ، أما الأعدام الإضافية فهي متميزة فيجوز التعليل بها .

المسألة الخامسة : تعليل الحكم بعلة واحدة ، اختلف الأصوليون في تعليل الحكم الواحد في صورة واحدة بأكثر من علة ، على أقوال¹ .

الأول : المنع مطلقاً : لأن فيه تناقض ، وذلك بأن الحكم إذا علل بعلة إلى افتقاره إلى تلك العلة ، وإذا علل الحكم بعلة ثانية اقتضى أن الحكم مفتقر إليها وليس مفتقر إلى غيرها ، فيلزم أن كل علة مفتقر إليها وغير مفتقر إليها في وقت واحد وهذا تناقض ، فلا يجتمعان مؤثران على أثر واحد كقادرين وفاعلين ، وهذا يبني على تفسير العلة بأنها مؤثرة .

الثاني : أنه يجوز في المنصوصتين أو مجمع عليهما أو إحداهما دون المستبطنين ، وذلك بأن الشارع علل حرمة وطاء الزوجة : بالصوم ، والعدة ، والإحرام ولا ظهار وقد يجتمع ذلك كله . وأما المنع من المستبطة ، فإن الحكم يبني على ظن المجتهد فطن ثبوت الحكم لأجل أحد الأمرين مانع من ظن ثبوته لأجل الأمر الآخر بمفرده أو لأجل المجموع ، فطن العلية من المجتهد لا يوجد إلا في وصف واحد كان هو العلة .

وهذا كما إذا تصدق على فقيه ، فقير ، قريب فيحتمل أن سبب الصدقة أحد الأوصاف أو مجموعها ، والاحتمالات متنافية لما ذكر . وهذا اختيار الراري والبيضاوي .

الثالث : الجواز مطلقاً ، وهو قول أكثر الأصوليون ، وذلك بناء على أن العلة معرفة ، فقد يجتمع في الشيء معرفان فأكثر ، فاجتمع معرفتين على معرف واحد لا شيء فيه ؛ ألا ترى أن

¹ انظر المحصول (5/261)، والإبهاج (3/115)، الإجماع للآمدي (4/89)، تهذيب شرح الأسنوي (3/137)، المسودة (416).

العالم معرف للصانع كما أنه قد يجتمع في الشخص مثلاً حكم
القتل بسبب : الردة ، والقتل ، والزنا .
فالخلاف بين المانعين والمجيزين أن المانعين اعتبروا العلة
مؤثرة ، والمجيزين اعتبروها معرفة.

المبحث الخامس : قوادح العلة

ويعبر عنها بالاعتراضات ، والقواعد جمع قادر ، والمراد به ما يقدح في الدليل سواء كان علة أو غيرها . وهو ما يورده المعترض على كلام المستدل ، ويقصد به هدم قاعدة المستدل .

وأصل هذا المبحث من فن الجدل ، وعلى هذا لم يذكر الغزالى شيء من القوادح في المستصنف ، وقال : إن موضع ذكرها علم الجدل⁽¹⁾ إلا أنه ذكرها في المنخول⁽²⁾ . وذكرها جمهور الأصوليين لأنها من مكملات القياس الذي هو من أصول الفقه ، ومكمل الشيء من ذلك الشيء ، وسوف أذكر بعض من هذه القوادح التي تقدح في العلة استطراداً للفائدة .

وقد اختلف الأصوليون في عدد القوادح ، فذكر البيضاوى أنها ستة ، وبعضهم حصرها في عشرة ، وبعضهم في خمس وعشرين ، وأوصلها بعضهم إلى ثلاثين اعتراضاً . وحاصل الأمر أن هذه

أولاً : النقض⁽³⁾

النقض في اللغة : هو الإفساد بعد الإحكام⁽⁴⁾ والنقض متى أضيف إلى الأجسام يراد به : إبطال تأليفها وتركيبها ، ومتى أضيف إلى المعانى : يراد به إخراجها عن إفادة المطلوب⁽⁵⁾ فيقال : نقض العلة أي مفسد العلة التي تخرجه عن إفادة المطلوب .

وفي الاصطلاح : وجود الوصف المعلل به مع تخلف الحكم عنه . مثاله : أن يقول الشافعى : فيمن صام ولم يبيت النية ، صوم تعرى أوله عن النية فلا يصح ، فيقول المعترض : هذه العلة منقوصة بصوم التطوع ، فإنه يصح من غير تبييت النية . ومثاله أيضاً أن يقال في مسألة النباس سرق نصابةً كاملاً من حرز مثله فيجب عليه القطع ، فيحاجب : هذا منتقض بصاحب الدين يسرق مال مدعيته ولا تقطع يده .

والقدح بالنقض هو مذهب الشافعى ، ومذهب المتكلمين .

أما أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد ، فإنه لا يقدح

⁽¹⁾ المستصنف (3/349)

⁽²⁾ المنخول (401)

⁽³⁾ الآمدي (4/92)، المحصول (5/237)، الروضة (2/363)، البحر المحيط (5/261)، الإبهاج (3/84)، إرشاد الفحول (2/210)، شرح الكوكب المنير (4/281)، تهذيب شرح الاسنوي (3/124)، نشر الورود (2/527)، مذكرة أصول الفقة (292).

⁽⁴⁾ المعجم الوسيط (947).

⁽⁵⁾ البناءة شرح الهدایة (1/194)

عندهم ، وهم لا يسمونه نقصاً ، بل يجعلونه من باب تخصيص العلة .

وأتفق الأصوليون على أن النقص إذا كان وارداً على سبيل الاستثناء لا يقدح في كون الوصف علة في غير الصورة المستثناء⁽¹⁾ . مثاله : بيع العرايا⁽²⁾ فهو ناقص لعلة تحريم الربا سواء جعلت علة التحرير الطعم أو الكيل أو القوت أو المال؛ لأن كل من هذه الأوصاف موجودة في العرايا ، والتحريم تختلف عنها ، حيث جاز بيعها إجماعاً مع وجود التفاصيل ، وهذا لا يقدح في علة الربا بل هو تخصيص لحكم العلة ؛ كتخصيص العام فإنه إذا خرج بعض أفراده بقي حجة فيما سواه . كما أن دلالة الإجماع على الوصف أقوى من دلالة الدليل على تخلف الحكم المستلزم لعدم العلية ، فقد قام الإجماع على أن علة الربا لا تخرج من كونها الكيل أو الطعم أو الاقتنيات أو الادخار أو المالية ، فقدم الإجماع عليه لترجيحه وكانت العلة ثابتة في غير محل التخلف . وقد اختلف الأصوليون في النقص هل يكون قادحاً في العلة أم لا ، على مذاهب منها :

الأول : أنه يقدح في العلة مطلقاً ، سواء كانت العلة منصوصة⁽³⁾ أو مستنبطة ، وسواء كان الحكم لمانع أو لا . وهذا مذهب المتكلمين ، وأكثر أصحاب الشافعى ، وهو قول القاضيان أبو يعلى وأبو الطيب⁽⁴⁾ . وذلك أن العلة مستلزمة للمعلوم ، فإذا انتفى الاستلزم فقد انتفى لازم العلة فتنتفى العلية ، وأحيى عن هذا بأن العلة هي الوصف المعرف للحكم ، وليس هي الوصف المستلزم للحكم . والوصف عند تخلف الحكم عنه لمانع يصدق عليه أنه معرف للحكم ، ويصدق عليه أنه علة .

الثاني : لا يقدح في العلة مطلقاً ، وعليه أكثر أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد ووجهه أن تخلف الحكم عن الوصف في بعض الصور إما أن يكون دليلاً أو لغير دليل . فالعلة بالنسبة إلى حالها كالعموم اللفظي بالنسبة إلى موضوعاتها ، فكإجاز تخصيص العموم اللفظي وإخراج بعض أفراده فكذلك في العلة . فإن كان التخلف دليلاً لم يقدح لأن هذا الدليل يكون مختصاً للدليل الذي دل عليه على العلية ، والتخصيص جائز . وإن كان التخلف لغير دليل لم

⁽¹⁾ تهذيب شرح الأسنوي (3/125)، مذكرة أصول الفقة (292).

⁽²⁾ وهو بيع الرطب على رؤوس الأشجار بالتمر .

⁽³⁾ أي منصوصة بالتصريح أو بالإيماء أو بالإجماع .

⁽⁴⁾ المسودة (410).

يعتبر ذلك التخلف ، والمعتبر هو الدليل الذي دل على العلة وبذلك لا يكون قادحاً .

الثالث : لا يقدح في العلل المنصوصة ، ويقدح في المستنبطه ، قال إمام الحرمين : " ذهب معظم الأصوليين إلى أن النقص يبطل العلة المستنبطه "⁽¹⁾ ووجه : أن العلة المنصوصة أن تخلف عنها الحكم في بعض الصور بدليل فإنه لا يخرج عن كونه تخصيصاً للعلة لأن تخلف لمانع لا يقدح في العلة ، وأما المستنبطه ، فإن إثبات عليتها يرجع إلى المجتهد ، ومستنده ظني ، وإذا تخلف ما استنبطه عن الجريان ضعفت مسالك ظنه ، وليس له أن يحكم بتخصيص العلة .

الرابع : لا يقدح حيث وجد مانع مطلقاً ، سواء كانت العلة منصوصة أو مستنبطه ، فإن وجد مانع قدح . اختاره البيضاوي . ووجه : أن نقص العلة في بعض الصور بدليل التخلف ، فلا يكون قادحاً . وكذلك ظن العلية عند وجود المانع لا يزال باقياً ، لأن العقل يسند التخلف إلى المانع ، ولا يسنته إلى عدم المقتضى ، وما دام الظن باقياً عند وجود المانع وجب العمل به ، أما عند عدم المانع ، فإن ظن العلية يزول لأن العقل يسند تخلف الحكم في هذه الحالة إلى عدم المقتضى ، ولا يسنته إلى المانع ، وإذا زال ظن العلية ، فقد زالت العلية .

وحاصله : أن القائلين بتخصيص العلة لا تفسد العلة بالنقص عندهم ، إذا كان التخصيص بدليل ، وأما المانعون من تخصيصها فالنقص مفسد للعلة عندهم ⁽²⁾ .

للمستدل أن يدفع النقص بأوجهه ، منها :

أولاً : منع وجود العلة في محل النقص ، لا عناداً ، بل بناء على وجود قيد مناسب أو مؤثر في العلة . فالنقص يتحقق بوجود العلة ، فإذا منع العلة لم يتحقق النقص ، مثاله : ما إذا رمى الوالد ولده بحديدة فقتله قتل عمد عدوان ، وهذه علة القصاص وقد تخلف الحكم عنها مع وجودها فهذا نقص للعلة ، فإنه يحاب بمنع العلة فيقال له هو ما قتله عمداً عدواناً لاحتمال أنه أراد تأدبيه فمات ، فلم يتحقق وجود القتل العمد العدوان في هذه الصورة .

ثانياً : منع تخلف الحكم عن العلة في صورة النقص ويدعى ثبوته فيها إما تحقيقاً وعما تقديراً .

⁽¹⁾ البحر المحيط (5/262).

⁽²⁾ انظر المسودة (415).

مثال وجود الحكم تحقيقاً : أن يقول الشافعي : السلم عقد فلا يشترط فيه التأجيل كالبيع . فيقول الحنفي : هذه العلة منقوضة بالإجارة فإنها عقد معاوضة ومع ذلك فالتأجيل شرط فيها ، فالحكم قد تخلف عن العلة . فيقال : لا نسلم تخلف الحكم في الإجارة ، فإن الأجل ليس شرطاً لصحة عقد الإجارة فهي كالبيع ، وإنما اشتراط التأجيل فيها لاستيفاء المعقود عليه وهو الانتفاع بالعين .

مثال الحكم التقديرى : رق الأم علة لرق الولد ولو كان أبوه حراً ، فيقول المعترض : هذه العلة منقوضة بولد المغدور ، فإن الأمة إذا غرت الحر فادعت أنها حرٌ فتزوجها ثم تبين له بعد ذلك أنها أمة ، فإن ولدها يكون حراً ، وبذلك تكون العلة وهي رق الأم موجودة ، والحكم وهو رق الولد قد تخلف عنها . فيقول المستدل : رق الولد موجود تقديرًا ، فلا نسلم تخلف الحكم ، ولذلك يجب في الولد القيمة . ولو كان حراً ما وجب قيمته ، لأن الحر لا يقوم .

ثالثاً : أن الحكم قد تخلف عن العلة لمانع ، والخلف لمانع لا يبطل العلية . مثاله : قتل الوالد ولده بالمحدد قتل عمد عدوان وهذه علة القصاص ، وقد تخلف الحكم . وهو القصاص . عن العلة في هذه الصورة لمانع ، وهو الأبوة ؛ فإن الوالد سبب في حياة ولده فلا ينبغي أن يكون الولد سبباً في موت أبيه .

رابعاً : كون الصورة الوارد فيها النقض مستثناه بالنص من القاعدة الكلية . كما إذا قال المستدل : مكيل فحرم فيه التفاصيل ، فيقول المعترض : بيع العرايا إذ هي مكيل وقد جاز فيه التفاصيل ، فهو نقض للعلة ، فيقول المستدل : هذا وارد عليك وعلى ، فليس بطلاق مذهبي أولى من بطلاق مذهبك . ثم أن هذه الصورة أخرجها دليل خاص مع بقاء عللتها معتبرة في تحريم الرطب بالتمر فيما سواها .

خامساً : أن تكون المصلحة المشتملة عليها العلة معارضة بمفسدة أرجح منها أو متساوية لها .

أكل المضرر للميتة ، فيقول المعترض : قذارة الميتة علة لحرمة أكلها ، والعلة موجودة مع أن الحكم تخلف ، فيقول المستدل : بأن مصلحة تجنب المستقدرات معارضه بمفسدة أرجح منها وهي هلاك المضرر إذا لم يأكل الميتة . وقد اختلف أهل العلم هل يجب للمستدل أن يحتذر في دليله أم لا ؟

وصورة الاحتراز أن يقال مثلاً : النباش سرق نصابةً

كاملًاً من حرز مثله وليس هوأيًّا ولا مدینوناً للمسروق منه فيجب عليه القطع كسارق مال الحي . فقولنا : ليس أبًا ولا مدینوناً للمسروق منه احتراز به عن صورة النقض ، فلو لم نحتراز بذلك لقال المعترض : ينتقض بالوالد يسرق مال ولده ، وصاحب الدين يسرق مال مدینونه فإن الوصف موجود فيهما ولا يقطعان .

واعلم أنه لا نزاع في استحباب الاحتراز ، وإنما النزاع في وجوبه . فمن قال بوجوبه قال : لأنه أقرب إلى الضبط ، وأجمع لنشر الكلام ، وجسم مادة الشعب وسدًا لبابه فكان واجبًا لما فيه من صيانة الكلام عن التبديل .

ومن لم يوجبه يقول : أن النقض سؤال خارج عن القياس فلا يجب إدخاله في صلب القياس ، بل إذا أورده المعترض لزم جوابه بما يدفعه كسائر الأسئلة ، ولأن فيه تنبية للمعترض على موضع النقض وي هذا انتشار الكلام . والاحتراز أولى لأن فيه صيانة عن النقض والنشر .

ويحاب عن القائلين بأنه سؤال خارج عن القياس بأنه وإن كان خارجاً عن القياس إلا أنه مصحح له ومانع من إظهار الخلل . وعن كونه منهاً للمعترض عن موضع النقض بأن ذلك لا يقدح في وجوب الاحتراز لأن المناظرة المشروعة مقام عدل وإنصاف يجب على الإنسان أن يتكلم فيه له وعليه متوكلاً للحق لا قصد المشاغبة وغلبة الخصم .⁽¹⁾

القادر الثاني : الكسر

عرّفه أكثر الأصوليين والجذليين : بأنه إسقاط وصف من أوصاف العلة المركبة ، وإخراجها عن الاعتبار بشرط أن يكون المهدوف مما لا يمكن أخذه في حد العلة⁽²⁾ .

وقال البيضاوي : ” بأنه عدم تأثير أحد الجزئين ونقض الآخر⁽³⁾ ” ومعنى هذا أن العلة تكون مركبة من جزئين ، أحدهما : لا تأثير له ، أي يوجد الحكم بدونه . وثانيهما : منقوض ، أي يوجد ويختلف الحكم عنه⁽⁴⁾ . مثاله : أن يقول المستدل : صلاة الخوف صلاة يجب قضاها فيجب أداؤها كصلاة الأمان فالعلة وجوب قضاء الصلاة والحكم وجوب الأداء ، فيقول المعترض : كونها صلاة لا تأثير له ، لأن الحج واجب الأداء كالقضاء مع أنه ليس صلاة ، فيقول المستدل : إنها عبادة يجب قضاها فيجاوز الأداء ، فيقول المعترض

⁽¹⁾ شرح الروضة (2/364)، وانظر المحصل (5/257)، والآمدي (4/95)، والمذكرة (296).

⁽²⁾ البحر المحيط (5/278)، إرشاد الفحول (2/214)، تهذيب شرح الأسنوي (3/139).

⁽³⁾ الإبهاج (3/125).

⁽⁴⁾ تهذيب شرح الأسنوي (3/139).

: منقوص بصوم الحائض فإنه عبادة يجب قضاها ولا يجب أداؤها بل يحرم . فيكون ذلك قدحاً في تمام العلة بعدم التأثير وفي جزئها بالنقص .

وأما الآمدي وابن الحاجب فعُرفا الكسر: بوجود الحكمة المقصودة من شرع الحكم مع تخلف الحكم عنه⁽¹⁾. فالنقص حينئذ تخلف الحكم عن العلة ، والكسر تخلفه عن حكمتها مثاله : أن يقول المسافر العاصي بسفره : مسافر فيترخص في سفره فالمشقة حاصلة في سفره غير العاصي ، فيقول المعترض : هذه الحكمة قد وجدت في الحضر وتخلف الحكم عنها كما في أرباب الصنائع الشائعة ، كعمال المناجم ، والحدادين ونحوهم .

وقد اختار كل من الآمدي وابن الحاجب وأبو الخطاب أن الكسر ليس قادحاً لأنه لم يرد على العلة التي أثارت الشارع الحكم بها وإنما ورد على الحكم ، وذلك لا يقبح في كون الوصف المشتمل عليها علة ، مادام الحكم لم يتخلَّ عنه . وقد حزم ابن قدامة في الروضة بأنه غير قادر . وبه قال بعض الأصوليين .

وذهب جماعة من الأصوليين إلى أن الكسر من قوادح العلة . قال أبو إسحاق الشيرازي : " اعلم أن الكسر سؤال مليح ، والاشتغال به ينتهي إلى بيان الفقه ، وتصحيح العلة . وقد اتفق أهل العلم على صحته وإفساد العلة به ، ويسمونه : النقص من طريق المعنى ، والإلزام من طريق الفقه . وأنكره طائفة من الخراسانيين لأنه لا يمكن إلا بأن يغير العلة أو يبدأ لفظها بغيره ، أو يسقط وصفاً من أوصافها . قال : وهذا غير صحيح ؛ لأن الكسر نقص من حيث المعنى ، فهو بمنزلة النقص من طريق اللفظ⁽²⁾" .

والكلام في الكسر كالنقص لأنه نقص في المعنى ، وقد سبق . قال الشنقيطي : " الظاهر أن الكسر كالنقص ، فعلى أن النقص قادر فالكسر كذلك . والجواب عنه كالجواب عنه . وقال صاحب ضياء اللامع في شرح جمع الجواامع : واتفق أهل العلم على صحته وإفساد العلة به⁽³⁾" .

القادح الثالث : القلب

وهو إثبات أن ما استدل به في المسألة على ذلك الوجه

⁽¹⁾ الأحكام للآمدي (4/252)، شرح العضد (2/269)، شرح الكوكب المنير (4/293).

⁽²⁾ البحر المحيط (5/280)، وإرشاد الفحول (2/215).

⁽³⁾ مذكرة أصول الفقه (295).

عليه لا له إن صح⁽¹⁾. فيثبت المعترض نقىض حكم المستدل بعين دليل المستدل فيقلب دليله حجة عليه لا له . مثاله : إذا قال المستدل : أن الصوم شرط في الاعتكاف لبيث مخصوص فلا يكون بمجرده قريبه كوقوف عرقه ، لابد ان يقترن به الإحرام والنية ، وكذلك الاعتكاف لبيث مخصوص فلا يشترط له الصوم كالوقوف بعرفه فإنه لا يشترط لصحته الصوم . فعلة المعترض هي علة المستدل ، وإنما قلب الدليل ليبطل مذهب الخصم ويصح مذهبه .

ذهب أكثر الأصوليين إلى أن القلب حجة قادحة في العلة . وحجة ذلك أن القلب يضعف دليل المستدل لأنه ينتج خلاف ما أثبتته دليله ، والدليل الواحد لا يدل على الشيء الواحد وخلافه⁽²⁾ .

وذهب قوم إلى أنه غير قادر في العلة . لأنه معارضة في غير الحكم الذي علل به المستدل ، وذلك أن المعترض إما أن يعتراض في دليله لنقىض حكم المستدل أو إلى غيره . فإن كان الأول تتعذر عليه القياس على أصل المستدل لاستحالة اجتماع حكمين في صورة واحدة . وإن كان الثاني : فلا يكون اعتراضًا على دليل المستدل .

وأجيب عن الشق الأول . فإن القلب حقيقته إثبات خلاف مدعى المستدل بعلة المستدل وأصله ، واجتماع حكمين متقابلين في الصورة الواحدة واقع ولا يمتنع ، فالوقوف بعرفه قد ثبت فيه عدم اشتراط الصوم ، وكونه ليس بمجرده قريبه مع تنافيها عند أبي حنيفة في الاعتكاف . والحكمين غير متنافيين لذاتهما ، فلا جرم يصح اجتماعهما في الأصل ولكن قام الدليل على امتناع اجتماعها في الفرع فالخصمان متفقان على أن الثابت في الفرع من هذين الحكمين هو أحدهما فقط . فثبتوت أحدهما يقضى بعدم ثبوت الآخر .

ومنهم من فصل فقال : لا يجوز قلب التسوية لأن حكم الأصل فيه يخالف حكم الفرع ، ويجوز القلب الآخر ، وهو : أن يصرح بحكم يستوي فيه الأصل والفرع ، ويلزم منه محل النزاع .⁽³⁾

وهناك نوع ثالث من القلب لا يفسد العلة عند الحنابلة

⁽¹⁾ انظر المحصول (5/263)، والأمدي (4/112)، الإيهاج (3/127)، المحتوى على جمع الجواع (2/311)، شرح الكوكب المنير (4/331)، نشر الورود (2/538).

⁽²⁾ انظر ابن المحيط (5/290)، الأمدي (4/115)، تهذيب شرح الأسنو (3/144).

⁽³⁾ انظر المسودة (446).

وأكثر الشافعية وهو أن يكون الحكم المועל علة ، والعلة معلوما ، لأن يقول : من صح طلاقه صح ظهاره ، ومن صح ظهاره صح طلاقه .

قال أبو الوليد الباقي : "القلب سؤال صحيح يوقف الاستدلال بالعلة ويفسدها ، وإليه ذهب القاضي أبي بكر ، وكان القاضي أبو الطيب وشيخنا أبو إسحاق الشيرازي يقولان : هو معارضة وأنه لا يفسد العلة⁽¹⁾ .

والفرق بين القلب والمعارضة أن كلاهما يثبت خلاف ما أثبته دليل المستدل إلا أن القلب يثبت خلاف حكم المستدل بأصل المستدل وعلته . والمعارضة هو أن يثبت خلاف حكم المستدل بدليل آخر وليس بأصل المستدل وعلته . كما أن المستدل في المعارض له أن يعتراض على دليل المعترض بأي وجه من وجوه الاعتراضات كالمنع والقلب ونحوه ، بخلاف القلب فلا يصح له لن ذلك يكون طعنًا منه على أصله وعلته . كما أنه لا يمكن القلب الزيادة في العلة ، وفي سائر المعارضات يمكن . وكل قلب معارضة ، بخلاف العكس⁽²⁾ .

أقسام القلب :

الأول : أن يكون إبطال مذهب المستدل من غير تعرض لتصحيح مذهب المعترض وذلك إما صريحاً أو ضمناً
مثال الصرير : أن يقول الحنفي مسح الرأس ركن فيجب مسح ربع الرأس ولا يجب استيعابه كالخلف . فيقول الخصم : هذا ينقلب عليك فإن مسح الرأس ركن في الوضوء ولا يتقدر بالربع كالخلف .

وأما الضمني : وهو نفي لازم من لوازم مذهب المستدل ، ويلزمه من انتفاء اللازم انتفاء الملزم .
مثاله قول الحنفي في بيع الغائب : عقد معاوضة فيصح مع جهل العوض كالنكاح فإنه يصح مع جهل الزوج بصورة الزوجة وكونه لم يرها فكذلك في البيع بجامع عقد معاوضة . فيقول المعترض : بيع الغائب عقد معاوضة ، فلا يثبت فيه خيار الرؤية كالنكاح . فالحنفي يشترط لصحة بيع الغائب خيار الرؤية ، فال الخيار عنده لازم من لوازم صحة بيع الغائب ، وإذا بطل هذا الشرط بموجب قياسه على النكاح بطل مشروطه وهو صحة البيع فهو إبطال له باللازم لا بالتصريح .

الثاني : يكون فيه إبطال مذهب المستدل مع تصحيح

^١ البحر المحيط (5/291).

^٢ انظر البحر المحيط (5/292)، الإبهاج (3/131)، شرح تهذيب الأسنوي (3/144).

مذهب المعترض إما صراحة أو ضمناً .
إما صريحاً : كقول الشافعي : بيع الفضولي عقد في
حق الغير فلا ولایة ولا نیابة فلا يصح ، قیاساً على شراء
الفضولي فلا يصح لمن سماه . فيقول المعترض : عقد في
حق الغير بلا ولایة فيصح ، كما إذا اشتري شيئاً لغيره بغير
إذنه يصح بالإجماع في حق العاقد .
إما ضمناً : كمثال اشتراط الصوم في الاعتكاف ، وقد
مر معنا .

الثالث : قلب المساواة أو التسوية : وهو أن يكون في
الأصل حكمان ، واحد منهما متنف في الفرع بالاتفاق بين
الخصمين ، والآخر مختلف على ثبوته ، فالمستدل يريد أن
يثبت هذا الحكم للفرع بالقياس على الأصل ، فيقول
المعترض : يجب التسوية بين الحكمين في الفرع بالقياس
على الأصل . مثاله : أن يقول الحنفي في طلاق المكره :
طلاق مكلف للطلاق فيقع طلاقه ، كطلاق المختار ، فيقول
الشافعي : مكلف مالك فيسوى بين إيقاع الطلاق منه
وإقراره به كالمختار للطلاق ، وبما أن إقرار المكره بالطلاق
لا يعتبر فيكون إيقاع الطلاق منه معتبر كذلك . وكل من
الحنفي والشافعي يقول : إن المكره لا يؤخذ بإقراره
بالطلاق لسلب الاختيار عنه ولكنهما مختلفان في إيقاع
الطلاق منه .

القادح الرابع : القول بالموجب ⁽¹⁾ .

وهو تسليم المعترض بمقتضى دليل المستدل مع بقاء
الخلاف بينهما في الحكم المتنازع فيه ⁽²⁾ .
وبيان ذلك : أن يقول المعترض : نعم إن ما استدلت به
صحيح إلا أنه ليس في محل النزاع ، فلا ينقطع النزاع لأن
الحكم المتنازع فيه لم يثبته دليل . مثال ذلك : قوله تعالى 『
يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل 』
[المنافقون:8] فهم كثروا عن أنفسهم بالعزوة ، وعن
المؤمنين بالذلة ، والله سلم لهم أن الأعز يُخرج الأذل ولكن
ليس على مرادكم ؛ بل أنتم الأذلون 『 ولله العزة ولرسوله
للمؤمنين 』 فالقول بالموجب من أحسن ما يجيء به
المناظر ، وهو نوع من بديع الكلام .
وقد عرّفه الرازى : بأنه تسليم ما جعله المستدل موجباً

⁽¹⁾ بفتح الجيم ، أي: القول بما أوجبه دليل المستدل واقتضاه ، وبكسر الجيم : فهو نفس الدليل : لأن الموجب للحكم .

⁽²⁾ انظر البحر المحيط (5/297)، شرح المنهاج (3/132)، الروضة (2/395)، تهذيب شرح الأسنوي (3/146).

الصلة ، مع استبعاء الخلاف⁽¹⁾ . وأجيب عن تعريفه : بأنه لا يختص بالقياس ، أي : أن يكون دليلاً لا يُشعر بحكم المسألة المتنازع فيها . وهذا فيه إشكال ؛ لأن الاستدلال على غير محل النزاع لا يعتد به ، والاستدلال على محل النزاع لا يمكن القول بموجبه⁽²⁾ .

وينقسم القول بالوجب إلى أقسام :

الأول : أن يكون في جانب النفي : وهو أن يستنتج المستدل من الدليل نفي أمر يتوهم أنه مأخذ الخصم ، والخصم يقول : صدقت في نفيه لكنه ليس مبنياً مذهبياً ، فلا ينتفي مذهبى بنفيه . مثاله : وجوب القصاص في القتل بالمتقل فإنه لا فرق بينه وبين القتل بالمحدد فالتفاوت في آلة القتل لكونه قتله بسيف أو رمح أو رصاص أو غير ذلك لا يمنع وجوب القصاص . كالتفاوت في المتسلل إليه ، فإن الوضيع والشريف ، والغني والفقير على السواء في القصاص . وهذا إبطال لمذهب الحنفي ، فإنه يرى أن التفاوت في الآلة يمنع القصاص .
فيقول الحنفي : سلمت أن التفاوت في الآلة لا يمنع القصاص ، ولكن لا يلزم من انتفاء مانع انتفاء جميع الموانع ، كما أن المقتضى لوجوب القصاص لم يتحقق وهو القتل العمد العدوان ، فإن القتل بالمتقل شبه عمد وليس بعمد ، فهو لم يقصد إزهاق روحه ولهذا يجب القصاص عندي بالسيف والسكين لأنها هي الآلة المعهودة للقتل .

الثاني : أن يكون في جانب الإثبات : وهو أن يستنتاج المستدل من الدليل أمراً يتوهم أنه محل النزاع ، أو لازم مذهب الخصم ، فيقول الخصم أنا أقول بموجبه لكنه ليس محل النزاع ، ولا يلزم مذهبى . مثاله : أن يقول المستدل : القتل بالمتقل قتل بما يقتل غالباً فلا ينافي القصاص ، فيجب فيه القصاص قياساً على الإحرق بالنار . فيقول المعارض : سلمنا أنه لا ينافي القصاص ، لكن ليس هذا محل النزاع ، وإنما محل النزاع هو وجوب القصاص ولم يستلزم دليلك وهو قوله : قتل بما يقتل غالباً لا ينافي القصاص ؛ لأن الدليل على الأعم ليس دليلاً على الأخضر .

الثالث : أن يرد لشمول لفظ المستدل صورة متفقاً عليها ، فيحمله المعارض على تلك الصورة ويبقى النزاع فيما عداها . مثاله : قول الحنفي مستدلاً على أن الخيل تجب فيها زكاة العين ؛ لأنه حيوان يسابق عليه كالأبل فتجب فيها الزكاة .

⁽¹⁾ الحصول (5/269).

⁽²⁾ انظر البحر الحميظ (5/297) ، وشرح المنهاج (3/132).

فيقول المعترض : نوافقك أنه يجب فيها الزكاة إذا كانت من عروض التجارة ، وليس هذا محل النزاع ، ولا لازمه ، والنزع هو في زكاة العين ، ودليلك مطلقاً ، والمطلقاً يتحقق ولو في صورة واحدة لأنه لا عموم له ، وقد عملنا به في زكاة التجارة ، فدليلك لم يثبت ما تدعيه.

الرابع : أن يذكر المستدل إحدى المقدمتين ، ويisksك عن الأخرى ، ظناً منه أنها مسلمة . فيقول الخصم بموجب المقدمة ، ويبقى على المنع لما عدتها . مثاله : قول الشافعي في وجوب نية الوضوء : كل قربة شرطها النية كالصلوة ، ويisksك أن يقول أن الوضوء قربة . فيقول المعترض : هذا مسلم ، وأقول به ، ولا يلزم اشتراطها في الوضوء . فمراد المستدل أن الوضوء وإن كان محدوداً لفظاً ، فهو مذكور تقديرأً ، والمجموع يفيد المطلوب . ولو ذكر المستدل صغرى قياسه وهي الوضوء لمنعها المعترض . وخرج عن القول بالموجب إلى المعارضة .

وقد ذهب الجليلون إلى أن القول بالموجب ليس من قوادح العلة : لأن القول بالموجب تسلیم له ، فيكون مفسداً؟ وذهب كثير من الأصوليين كالرازي والآمدي وإمام الحرمين وغيرهم أنه من قوادح العلة . ووجهه أنه إذا كان فيه تسلیم فوجب ما ذكره المستدل من الدليل ، وأنه لا يتناول موضع الخلاف ، علمنا أن ما ذكره ليس بدليل الحكم الذي قصد إثباته⁽¹⁾.

والفرق بينه وبين المعارضة أن حاصله يرجع إلى خروج الدليل الصحيح عن كل النزاع ، والمعارضة فيها إعتراف بإن للدليل دلالة على محل النزاع⁽²⁾.

القادر الخامس : **عدم التأثير**

وهو بدء وصف في الدليل مستغنى عنه في إثبات الحكم أو نفيه⁽³⁾. وهو دعوى المعترض : بأن الوصف المعلل به غير مناسب للحكم ، وذلك لكون الوصف احتل فيه شرط من شروط العلة ، فلا يكتفي به في التعليل .

القدح بعدم التأثير له شروط⁽⁴⁾

أولاً : أن يكون القياس المقدوح فيه قياس علة (قياس المعنى) المشتمل على المناسب : أي أن العلة المشتركة بين

⁰¹ انظر البحر المحيط (5/300)، وشرح الكوكب المنير (4/347).

⁰² البحر المحيط (5/299)، إرشاد الفحول (2/223).

⁰³ الأحكام للأمدي (4/89)، البحر المحيط (5/284)، وشرح الكوكب المنير (4/264)، تهذيب شرح الأسنوي (3/135).

⁰⁴ البحر المحيط (5/284)، نثر الورود على مراقي السعود (2/534).

الفرع والأصل ثبتت بالمناسبة .

ثانياً : أن تكون العلة مستبطة .

ثالثاً : أن تكون العلة مختلف فيها ، لأن المنصوصة والمستبطة المجمع عليها لا يشترط فيهما المناسبة .

قسم الأصوليون عدم التأثير إلى أقسام :

أولاً : عدم التأثير في الوصف .

وذلك بأن يكون الوصف المأمور في الدليل طردياً لا مناسبة فيه ولا شبهه . مثاله : قول المستدل : صلاة الصبح ، فلا تقدم على وقتها ، كالمغرب . فيقول المعترض : عدم القصر وصف طردي بالنسبة إلى وصف التقديم إذ لا مناسبة فيه ولا شبهه ، لأن عدم التقديم موجود في الظهر والعصر ، مع أن كل منهما يجوز فيها القصر .

ثانياً : عدم التأثير في الأصل .

وهو كون المعترض يبدي علة لحكم الأصل خلاف علة المستدل ، مثاله : كما إذا قال المستدل في بيع الغائب : مبيع غير مرئي فلا يصح بيعه ، كالطير في الهواء ، والسمك في الماء . فيقول المعترض : هذه العلة . وهو كونه غير مرئي - لا تأثير لها في الأصل ؛ لأن عدم الصحة يوجد في الطير إذا كان مرئياً ، فالطير في الهواء مرئي ولا يجوز بيعه ، فالعلة إذن هي العجز عن التسليم .

وهذا النوع يتدخل مع المعارضة في الأصل ، لأن المعترض يلغي من العلة وصف ، ثم يعارضه المستدل بما بقي⁽¹⁾ .

الثالث : عدم التأثير في الأصل والفرع جميعاً ، وذلك بأن يكون لذكر الوصففائدة في الحكم .

وقد تكون ضرورية ، مثاله : كقول من اعتبر العدد في الاستجمار بالأحجار : عبادة متعلقة بالأحجار لم تتقدمها معصية فاشترط فيها العدد كالجمار . فقوله لم تتقدمها معصية عديم التأثير في الأصل والفرع معاً ، ولكنه مضطر لذكره احترازاً عن الرجم فإنه عبادة تتعلق بالأحجار ولا يعتبر فيها العدد . قال أبو إسحاق الشيرازي : " هذا القسم أصعب ما يجيء في هذا الباب ، قال : وعندي : أن مثل هذا لا يجوز تعليق الحكم عليه⁽²⁾ ."

وقد تكون غير ضرورية ، مثاله : لو قيل : الجمعة صلاة مفروضة فلم تفتقر إلى إذن الإمام ، كالظهر ، فقوله : " مفروضه " حشو ، إذ لو حذف لم يضر ولكن ذكر لتقرير الفرع

⁽¹⁾ إرشاد الفحول (2/217) ، مذكرة أصول الفقه (206).

⁽²⁾ الإيهاج (3/113) ، البحر المحيط (5/286).

من الأصل بتفويم الشبه بينهما ، إذ الفرض بالفرض أشبه .
الرابع : عدم التأثير في الحكم .

وهو أن يذكر في الدليل وصفاً لا فائدة له في الحكم المعلل به . مثاله : كقولهم في المرتدين يتلفون الأموال : مشركون أتلفوا مالاً في دار الحرب ، فلا ضمان عليهم كالحرب ، فإن دار الحرب لا مدخل لها في الحكم ، فلا فائدة لذكرها ، فإن من أوجب الضمان أوجبه وإن لم يكن في دار الحرب ، وكذا من نفاة مطلقاً⁽¹⁾ .

الخامس : عدم التأثير في الفرع .

وهو أن الوصف المذكور في الدليل لا يطرد في جميع صور النزاع ، وإن كان مناسباً . مثاله : كقولهم : زوجت نفسها فلا يصح نكاحها ، كما لو تزوجت من غير كفاء . فقوله : " من غير كفاء " لا أثر له ، فإن النزاع في الكفاء وغيره سواء . فلا اطراد له في صورة النزاع التي هي تزويجها نفسها مطلقاً .
القادح السادس : عدم العكس⁽²⁾

وهو وجود الحكم بدون الوصف في موضع غير الموضع الذي ثبتت فيه العلية . مثاله : استدلال الحنفي على منع تقديم أذان الصبح على وقتها بكونها صلاة لا تقصى ، فلا يجوز تقديم آذانها كصلاة المغرب ، فالعلة لعدم تقديم هي بكونها صلاة لا تقصرون والحكم عدم تقديم الأذان . فيقال له : هذا الوصف لا ينعكس ؛ لأن الحكم الذي هو منع تقديم الأذان على الوقت موجود في الظاهر والعصر ، مع أن كلاً منها صلاة يجوز فيها القصر ، وكلما منهمما غير المغرب . فالحكم قد وجد في غير المغرب مع تخلف الوصف عنه وهو عدم القصر .

اختلف الأصوليون في عدم التأثير وعدم العكس هل هما يقدحان في العلة أم لا ، وهذا الاختلاف مبني على اختلافهم في تعلييل الحكم الواحد بعلتين أو أكثر ، فمن أجاز تعلييل الحكم الواحد بعلتين قال : بأنهما لا يقدحان مطلقاً سواء كانت العلة مستنبطة أو منصوصة ، وذلك أنه لا يلزم انتفاء الحكم عند انتفاء علة واحدة ؛ لأنه يصح أن يعلل الحكم بعلة أخرى غير العلة المنتفية ، فالحكم لا ينتفي إلا عند انتفاء العلل كلها .

ومن منع تعلييل الحكم الواحد بأكثر من علة قال : بأنهما يقدحان مطلقاً ، وذلك لأن وجود الحكم بدون الوصف المدعى كونه علة يقضى بعدم عليته لذلك الحكم ؛ لأن المعلول لا يوجد

⁰¹ الأحكام للأمدي (4/90).

⁰² أنظر " الإيهاج شرح المنهاج " (2/112)، تهذيب شرح الأسنو (3/134)، إرشاد الفحول (2/216)، البحر المحيط (5/283)، الإيضاح لقوانين الاصطلاح (214).

بدون علته .

ومن أجاز تعلييل الحكم الواحد بأكثر من علة في العلل منصوصة ومنعه من المستبطة قال : أنهما يقدحان في المستبطة ولا يقدحان في المنصوصة .
والله أعلم وأحکم ، وصلی الله على نبینا محمد وعلى وصحبه وسلمًا تسلیمًا كثیرا .

وكتبه

الفقیر لعفو ربه / مبارك عامر بقنة

mubarak200@gawab.com